

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية



مذكرة ماستر

الميدان: لغة وأدب العربي
الفرع
لسانيات عربية

رقم: ل ع/30

إعداد الطالبة:
عمران روميصة

يوم: 2022/6/.27.

الأدلة النحوية بين ابن جني والسيوطي والأنباري

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد خيضر بسكرة	أ د	ملاوي الامين
مشرفا ومقررا	جامعة محمد خيضر بسكرة	أ د	عزيز كعواش
مناقشا	جامعة محمد خيضر	أ د	بشير تاويليت

السنة الجامعية: 2021/2022.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و عرفان

قال الله تعالى ((ولئن شكرتم لأزيدنكم))

سورة إبراهيم الآية (7)

والحمد لله رب العالمين ((الحمد لله الذي هدانا لهذا لو أن هدانا

الله))

سورة الأعراف الآية (43)

بداية أتوجه بالشكر والثناء الكبير لله سبحانه وتعالى على ما أضع علينا من فضله وسدد

خطانا من الخير، فله الحمد والشكر

واعتزافا بالفضل أتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتي الدكتور عزيز شعواش، الذي

تفضل على بالإشراف على هذا العمل ولتوجيهاته القيمة وملاحظاته التي أفادنا بها،

ولسبره علينا فجزاه الله كل خير، فله خاص شكري وعظيم عرفاني

ويسرني أن أتقدم بخالص الشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة التي ستكتب عناء مناقشة

هذا العمل.

وأقدم بتحية إلى كل من أساتذتي وزملائي وزميلاتي وكل من لم يدخلوا علينا بجمدهم

ولا بوقتكم في إخراج هذا العمل وإتمامه.

إهداء

أهدي ثمرة هذا البحث والجهد المتواضع والبسيط إلى التي حملتني
ومنحتني الحياة أُمِّي الغالية العزيزة علي قلبي التي حرصت علي
تعليمي بتضحيتها في سبيل نجاحي.

إلى سيد الوقار رمز التضحية والعطاء إلى أبي الغالي حفظه الله
وأطال الله في عمرهما وبارك في أيامهما وادخلهما الجنة.
إلى إخوتي وأخواتي فردا فردا حفظهم الله لي.

إلى من كان له فضل علي في هذا العمل، سواء كان بكلمة طيبة أو
بدعاء أو نصيحة.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد

مقدمة

بسم الله والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام وأتم تسليم على أشرف المرسلين، سيدنا ومولانا محمد حامل سراج الهدى رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

يعد علم النحو عامة ركيزة العلوم العربية، إذ يعد علم أساسي من العلوم العربية، إذ يهدف بطبيعته إلى الحفاظ على اللغة العربية من الخطأ واللحن، وأن في تعلمه استقامة اللسان وفصاحة الكلام، ويعتبر اصول النحو فهي أدلة النحو التي تتأسس على أساسها القاعدة النحوية لكي يبقى النحو محافظا على المنوال الصحيح القائم على الشاهد اللغوي. لذلك ارتأينا أن يكون موضوع بحثنا متعلقا بما احتوته أصول النحو من أدلة نحوية.

ومن هذه الخلفية ينبعث موضوع هذه المذكرة الموسومة بالأدلة النحوية بين ابن جني والسيوطي والأنباري.

ومن هذا المنبر نرى أن موضوعي وهو الأدلة النحوية بين ابن جني والسيوطي والأنباري موضوع مهم، إذ يهتم ببسط وعرض الأدلة النحوية بين كل من هؤلاء الأعلام النحويين وذكر أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأدلة، وإننا نطمح في هذه الدراسة إلى تقديم عرض للأدلة النحوية والمقارنة بينها.

حيث ان المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي والمقارن لأن طبيعة الموضوع تقتضي المقارنة بين أدلة كل من ابن جني والسيوطي والأنباري.

أما الدافع الذي جعل اختيارنا يقع على هذا الموضوع بالذات فكان:

أولا: الأهمية البالغة لموضوع الأدلة النحوية.

ثانيا: ميلي إلى الموضوعات النحوية.

ثالثا: القيمة العلمية لموضوع الأدلة النحوية.

إن الإحساس بهذا الموضوع ومدى أهميته البالغة والقضايا المطروحة في بحثنا هذا تدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما هي الأدلة التي اعتمدها ابن جني والسيوطي والأنباري؟ وفيما تتمثل أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأدلة النحوية؟ و تتفرع منه أسئلة فرعية

-ماهي الأدلة النحوية عند ابن جني

-ماهي الأدلة النحوية عند السيوطي

-ماهي الأدلة النحوية عند الانباري

ولحل هذه الإشكاليات كان لابد من وضع خطة يسير عليها البحث متمثلة في مدخل، وفي كل فصل ينطوي على مبحثين وخاتمة تتصدرهم هذه المقدمة.

عقد الفصل الأول لبيان الأدلة النحوية عند ابن جني ويضم مبحثين: حيث تناول المبحث الأول ابن جني وجهوده النحوية، وتطرق المبحث الثاني إلى الأدلة النحوية عند ابن جني.

أما الفصل الثاني فبسطنا فيه الأدلة النحوية عند السيوطي وانطوى على مبحثين أيضا، خصص المبحث الأول لدراسة جهود السيوطي النحوية، وأما في المبحث الثاني فتضمن الأدلة النحوية عند السيوطي.

وفي الفصل الثالث تضمن الأدلة النحوية عند الأنباري وعقد فيه مبحثين: في المبحث الأول قمنا بالكشف عن الجهود النحوية للأنباري، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه الأدلة النحوية عند الأنباري.

وفي الفصل الرابع وسم بدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين أدلة كل من ابن جني والسيوطي والأنباري وتضمن مبحثين: في المبحث الأول عالجتنا فيه أوجه التشابه بين الأدلة وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أوجه الاختلاف بين الأدلة أيضا.

ومما أرهق الباحثة من الصعوبات كثرة الدراسات في موضوعه وكثرتها تجعلها تغرق في بحر حي، حيث تحاول الباحثة البحث عن موضوعها في تراث ضخم.

أما الدراسات السابقة فكان أبرزها: أصول النحو العربي لمحمد خان، والخصائص لابن جني، حيث أفادتنا إفادة كبيرة في هذا البحث، ولعل عوائق التحميل من الشبكة العنكبوتية وكثرة والبحث قد أخذت الحيز الأهم من هذه الصعوبات.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نشكر الله عز وجل، على فضله ومنه علينا في تسيير رسالتنا. ولا ننسى أيضا تقديم الشكر والعرفان إلى كل من مد لنا يد العون لتذليل الصعوبات وتخطيها لنصل إلى النتيجة المبتغاة، وبالأخص الدكتور "عزيز كعواش"، واعراننا بفضلهم وتشجيعهم لنا بتوجيهاتهم وتصويباتهم للموضوع حتى صار ما عليه الآن، ونسأل الله تعالى السداد والتوفيق، وما توفيقنا إلا بالله.

مدخل مفاهيمي حول الأدلة النحوية

يعتبر النحو أحد أهم العلوم التي تبحث وتدرس أصول النحو، فعلم النحو علم يبحث فيه عن أحكام بنية الجملة العربية من حيث مكونات الكلام⁽¹⁾. وفي ذات السياق يذهب ابن جني في كتابه الخصائص حيث أن النحو هو انتحاء، سمت كلام العرب من ليس من أهل العربية بأهلها⁽²⁾.

حيث أن مصطلح الأصول قديم في تراثنا الثقافي، وقد ظهر في بيئة الفقهاء قبل بيئة النحاة التي عرفت في القرن الرابع الهجري، والمشهور أن هذه العبارة استعملت للدلالة على مجموعة مصادر التشريع الإسلامي وكيفية استقراء نصوصها، واستنباط الأحكام منها ومشروعية العمل بها، وبهذا ليتبين لنا أنها تدل على منهج عند الفقهاء.

فالفقيه عندما يحدثك عن الأصول إنما يحدثك عن النصوص، وأولية أحدها عن الآخر، فهي المنهجية التي بمقتضاها يمكن استنباط الأحكام الشرعية حيث قال أحد المفكرين "إن علم الأصول هو المنهج المنظم للتفكير الفقهي في التشريع الإسلامي، ولينتاول الأساسيات التي تقوم عليها الأحكام الشرعية وإن الأصول علم من العلوم التي نشأت في أوج الحضارة العربية الإسلامية، وكانت تهدف إلى وضع القوانين التي تكون أساسا لاستنباط الأحكام التي تتجدد بتجدد الأحداث⁽³⁾.

فأصل الشيء أساسه الذي يبني عليه، والدعامة التي يرتكز عليها والقاعدة التي توحد بين جميع عناصره المتعددة وأجزائه المتفرقة، فهو منطلق كل شيء⁽⁴⁾، والأصل هو أسفل كل شيء وجمعه أصول، وأصل الشيء هو ما يبني على غيره

¹ - صبري المتولي، علم النحو العربي (رؤية جديدة وعرض نقدي مفاهيم المصطلحات)، د ط، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دس، ص7.

² - ينظر: ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، د ط، القاهرة، دار الحديث، ج1، دس، ص53.

³ - محمد خان، أصول النحو العربي، ط2، بسكرة، الجزائر، دار علي بن يزيد للطباعة والنشر، 2016، ص13.

⁴ - المرجع نفسه، ص4

سواء كان ذلك حسياً أم عقلياً⁽¹⁾. ويذهب آخرون ومن بينهم ابن الأنباري حيث يرى بأن أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصولها، كما أن أصول الفقه التي تنوعت عنها جملتها وتفصيلها⁽²⁾.

ويرى ابن الأنباري أيضاً أن أصول النحو متشابهة لأصول الفقه وموضوعه على غرارها، وأن هناك ارتباط قوي ووثيق بين المادتين، وأن مادة أصول الفقه سابقة على مادة أصول النحو، فعلماء النحو نظروا في أصولهم إلى علماء أصول الفقه، ولقد كان تأثير أصول الفقه في أصول النحو واضحاً منذ البداية، وتكاد مصطلحات هذا العلم تتوحد مع ذلك، والمقابلة التي أجراها ابن الأنباري بين أصول النحو وأصول الفقه واضحة لا تحتاج إلى شرح، ذلك أنه استعان بما هو شائع في أصول الفقه لتوضيح تعريفه لأصول النحو.

ويبين التأثير الذي حصل بين العلمين، وأن أصول النحو علم نشأ متأخراً نسبياً ومتأثراً بما هو في بيئة الفقهاء، ويمكن أن نستنتج نتيجة أولى وهي أن النحو العربي نحو عملي في نشأته انطلق من النصوص العملية، وليس من الأحكام المجردة، ثم انعكس أمره، وعلى النهج نفسه عرفه **السيوطي 911م** وهو من النحاة المتأخرين بقوله: "أصول النحو علم يبحث عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل".

ومم لا شك فيه أن هذا النص مريح في أن أصول النحو علم استدلالي يبحث في كيفية استنباط الأحكام⁽³⁾ والأدلة التي تعضدها، فهو منهج للكشف عن الأدلة وعند جمهور النحاة أن أدلة النحو ثلاثة سماع، إجماع، قياس وأسقط منها ابن

1- ابن منظور أبو الفضل، لسان العرب، ط1، بيروت لبنان، دار صادر 1997، ج1، مادة (أص، ل).

2- ينظر: محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، د ط، عين مليلة، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص4.

3- محمد خان، أصول النحو العربي، ص14.

الأنباري الإجماع وأضاف إليها الاستصحاب حيث قيل "أقسام أدلته ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال كذلك وكذلك استدلالاتها¹.

ولقد أخذت أصول النحو من أعمال أقدم النحاة، واستنبطت من نصوص العربية المحتج بها، ومن الطرق التي عالجوا بها المادة اللغوية. وبمعنى آخر فإن أصول النحو هي طريقة اللغويين في ضبط مدونة عملهم⁽²⁾.

1 - محمد خان، أصول النحو العربي، ص15.

2- المرجع نفسه، ص5.

الفصل الأول: الأدلة النحوية عند

ابن جني

المبحث الأول: ابن جني وجهوده

النحوية

المبحث الثاني: الأدلة النحوية عند

ابن جني

المبحث الأول: ابن جني وجهوده النحوية

نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على حياة ابن جني نسبه ومولده ونشأته وجهوده النحوية.

أولاً/ مولد ابن جني:

من أبرز أعلام النحو هو العالم النحوي الكبير أبو الفتح عثمان بن جني المشهور بابن جني، ونرى أن مولد ابن جني في الموصل، و يقول من ترجم له أنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة، ولا يعينون مولده بعد هذا إلا أبا الفداء في المختصر، فهو يذكر أن وفاته سنة 302⁽¹⁾.

ثانياً/ نسب وموطن ابن جني:

هو أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلية النحوي اللغوي الذي يعتبره من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف وصاحب التصانيف الفائقة المتداولة في اللغة⁽²⁾، ولا يكون من نسبه من وراء هذه، وذلك أنه غير عربي، وكان أبوه جني روميا يونانيا، وكان مملوكا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي، ومن ثم ينتسب ابن جني أزديا بالولاء⁽³⁾.

ثالثاً/ نشأة ابن جني

يرى بعض الباحثين أن ابن جني نشأ بالموصل، وتلقى مبادئ التعلم فيها وقد أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلية الملقب بالأخفش، ولم أقف على أحد من شيوخه في الموصل سوى هذا الرجل، ولا تذكر المراجع تاريخ وفاته،

1- راجع مقدمة الخصائص لابن جني، ص10.
2- الدمشقي، أبو الفداء اسماعيل، البداية والنهاية، ط1، القاهرة، دار الفجر للتراث، ص360.
3- راجع مقدمة الخصائص لابن جني، ص5.

الفصل الأول:.....الأدلة النحوية عند ابن جني

ولم أجد له ذكرا في طبقات الشافعية، ولست أدري ألقب الأخفش لش في عيونه أم لشهرته بالنحو(1).

ولقد كان ابن جني يتصف بجملة من الأخلاق، حيث أنه كان رجل جد وأمر وأصدق في قوله وفعله، فلم يؤثر عنه ما أثر عن أمثاله من رجال الأدب في عصره من اللهو والمجون، وكان عف اللسان ولقد عرف أيضا بطيب الأخلاق والعفة والإخلاص(2).

ولقد اشتهر ابن جني ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء وهو يسهو في عبارته ويبلغ بها ذروة الفصاحة في المسائل العلمية الجافة البعيدة عن الخيال ووجود النظرية، ولابن جني في عبارته وجوه في استعمال بعض المفردات يدونها اللغويون(3).

كما يدونون ما يصدر عن العرب ثقة بطبيعته العربية وسجيته اللغوية، فهو يستعمل الأصلية في معنى التأصل، وهذا ما نراه حيث قيل: "استعمل ابن جني الأصلية موضوع التأصل، فقال: الألف وإن كانت في أكثر أحوالها بدلا أو زائدا، فإنها إذا كانت بدلا من أصل جرت في الأصلية مجراه، وهذا لم تنطق به العرب، وإنما هو شيء استعملته الأوائل في بعض كلامها(4)، والظاهر أنه يريد بالأوائل قدامى المؤلفين بعد عهد العرب(5).

رابعاً/ ثقافة وعلم ابن جني:

نرى ثقافة وعلم ابن جني في كونه واسع الرواية و الدراية في اللغة، ونرى قدرا صالحا من اللغة مرجعه هذا الإلمام(6) وكثيرا ما ينعت ابن جني بالنحوي أو

1- راجع مقدمة الخصائص لابن جني، ص11.

2- فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، د ط، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ص26.

3- المرجع نفسه، ص27.

4- ينظر: مقدمة الخصائص لابن جني، ص27-28.

5- راجع مقدمة الخصائص لابن جني، ص28.

6- المرجع نفسه، ص40.

الفصل الأول:..... الأدلة النحوية عند ابن جني

باللغوي اعترافا بنبوغه، وكثرة مؤلفاته في اللغة والنحو والتصريف، فهو يعتبر من أذكي أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، والمتصفح لكتبه يلامس تلك الآراء التي تعبر عن عقل ثاقب وكان تفكيره امتدادا لأستاذه "أبا علي الفارسي"، إذ كان وراء إجادته للتصريف إثر تلك الحادثة التي أشرنا إليها حتى تصدر قائمة المجيدين لهذا العلم. بل أصبح يستشار من قبل أستاذه، ولقد كان ابن جني عالما في اللغة ولم ير مثل نبوغه فيها وقد ضم كتابه الخصائص نفائس منقطعة النظير من خلال أبوابه اللغوية، إذ يعتبر ابن جني موسوعة لغوية فعلا،⁽¹⁾.

خامسا/ مذهب ابن جني الفقهي:

يرى بعض الدارسين أن ابن جني حنفي المذهب، فتراه ينصر الحنفية على الشافعية، ولم يعرف أنه كان شيعي، وإن كان الظاهر من أمره ذلك كان يصانعهم⁽²⁾.

وفي ذات السياق يرى أغلب المتخصصون أن ابن جني حنفي المذهب كونه عراقي يصبو وينتمي إلى مذهب أهل العراق، ويتمثل مذهبه الكلامي في كون أن السيوطي ذكره في المزهرة أنه كان معتزلا كشيخه أبي علي من خلال بعض أقواله المنبئة عن اعتزاله مثل ما ورد في الخصائص (في باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف)⁽³⁾

سادسا/ شعر ابن جني:

¹- ينظر: سليم عواريب، مصطلحات علم أصول النحو من خلال كتاب الخصائص لابن جني (أطروحة ماجستير تخصص النحو العربي مدارسه ونظرياته)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008.

²- سليمان سالم علي باقشع، ابن جني وجهوده اللغوية والنحوية، قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم التكنولوجية اليمنية، 2009-2010.

³- راجع مقدمة الخصائص لابن جني، ص40.

الفصل الأول: الأدلة النحوية عند ابن جني

ومن آثاره فضلا عن كتبه هو شعره، حيث كان له شعر وهذا ما نادى به ابن الأثير وابن ماكوك وله شعر بارد⁽¹⁾، بينما صرح آخرون بما يدل على إعجابهم به كالخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، وصاحب دمية القصور وابن الأنباري، واغلب شعره أورده ياقوت الحموي في ترجمته من قوله:

فَإِنْ أَصْبَحَ بَلَا نَسَبٍ فَاغْلَمِي فِي الْوَرَى نَسَبِي
عَلَى أَنِّي أَوَّلُ إِلَيَّ قُرُومِ سَادَةِ نُجُبِ
قِيَاصِرَةَ إِذَا نَطَقُوا أَرَمَ الدَّهْرِ ذُو الْخُطَبِ⁽²⁾

وكان ابن جني يتناول في شعره الغريب والمعقد من الأساليب، وانه لم يكن يعنى بالشعر فقد كان همه العلم، وكان غناؤه به وكانت به خطوة عند الملوك وذوي السلطان، فلم يكن يحتاج إلى الشعر يستميح به ويظهر هذا في قول الثعالبي: "وكان الشعر أقل خلاله لعظم قدره وارتفاع حاله"⁽³⁾

ولابن جني مرثية طويلة في المتنبي أولها:

غَاصَ الْحَرِيضُ وَأَوْدَتَ نَظْرَةَ الْأَدَبِ وَصَوَّحَتْ بَعْدَ رَيِّ دَوْحَةِ الْكُتُبِ
سَلَبَتْ ثُوبَ بَهَاءِ كُنُوتِ تَلْبَسُهُ كَمَا تَخْطِفُ بِالْخَطِيئَةِ السُّلْبِ⁽⁴⁾

وله في الغزل أيضا:

تَحَبَّبَ أَوْ تَدَّرَعَ أَوْ تَأَبَّى فَلَا وَاللَّهِ لَا أَزْدَادُ حُبًّا

1 - ينظر: مقدمة الخصائص لابن جني، ص 49.
2- عبد الله عبد الرحمان الغويل، مفهوم الشعر عند النقاد اللغويين (ابن جني أنموذجا)، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، العدد6، 2016/01/12، المجلد02، ص159.
3- ينظر: مقدمة الخصائص لابن جني، ص 49.
4- عبد الله عبد الرحمان الغويل، مفهوم الشعر عند النقاد اللغويين (ابن جني أنموذجا)، ص159.

الفصل الأول:.....الأدلة النحوية عند ابن جني

أَخَذَتْ بِبَعْضِ حُبِّكَ كُلِّ قَلْبِي فَإِنْ رَمَتْ الْمَزِيدَ ذَهَانَ قَلْبًا (1)

لقد حظي ابن جني بالمدح والثناء من خلال رأي العلماء فيه لعظم مكانته

العظيمة بسبب ما تركه من تراث لغوي وأدبي يشهد له بالنبوغ

والعلم الغزير والعقلية الفذة مما جعله مميزا بين العلماء. والأدلة على ذلك كثيرة منها قول "العكبري"، وجمعت كتابي هذا من أقاويل المقدم فيه الموضح لمعانيه المقدم في علم البيان أبي الفتح عثمان (2).

ولقد كتب ابن جني إجازة بكتبه للبعض الأخذيين عنه، في سنة 384 أي

قبل موته بحوالي ثماني سنوات وذكر فيما يأتي: (3)

– الخصائص.

– التمام.

– سر الصناعة.

– تعاقب العربية.

– اللمع في العربية.

– كتاب مختصر التصريف.

– كتاب مختصر العروف والقوافي، وغيرها من الكتب المتنوعة (4)

ولقد كان أشهر كتابين الخصائص وسر الصناعة (5).

1- راجع مقدمة الخصائص لابن جني، ج1، ص 49-50

2- عبد الله عبد الرحمان الغويل، مفهوم الشعر عند النقاد اللغويين (ابن جني أنموذجا)، ص 160.

3- راجع مقدمة الخصائص لابن جني، ص 60-61.

4- مقدمة الخصائص لابن الجني، ص 62.

5- المرجع نفسه، ص 59

الفصل الأول:الأدلة النحوية عند ابن جني

سابعا/ وفاة ابن جني:

ولقد كانت نهايته أنه بلغ المنهل الذي يرده كلا من على ظهرها، وألقى عصي التسيار في هذه الحياة في يوم الخميس السابع والعشرين من سنة الثنتين وتسعين وثلاثمائة، ويكاد الرواد يجتمعون على سنة وفاته إلا ما كان من ابن الأثير في تاريخه فهو يضع وفاته سنة 393، وتبعه على هذا أبو الفداء في المختصر، ويبدو أن وفاته كانت ليلا ففي فهرست النديم قيل توفي ببغداد ليلة الجمعة، وقد كانت وفاته ببغداد حيث استقر في آخر أيامه ودفن في مقبرها⁽¹⁾.

المبحث الثاني: أدلة النحو في كتابات ابن جني

ولقد استدلت مجموعة من الباحثين على ابن جني اعتماده على مجموعة من الأدلة النحوية، فنجد أن الأدلة النحوية عند ابن جني هي السماع والإجماع

¹ - ينظر: مقدمة الخصائص لابن الجني، ص59.

الفصل الأول:.....الأدلة النحوية عند ابن جني

والقياس⁽¹⁾، وأن العلماء قد اتفقوا على أن السماع أو النقل دليل من أدلة النحو التي تركز عليها أصوله، والمقصود بالسماع ما نقله العلماء من نصوص لغوية بشروطها المحددة، واعتبروها من أصول اللغة ومن مصادرها الأساسية⁽²⁾.

أولا/ التعريف بالسماع:

ويذهب الكاتب في علم المعاجم إلى أن مفهوم السماع هو: سماع لفلان أو إليه، أو إلى حديثه سمعا وسماعا: أصغى وأنصت له: أطاعه والله لمن حمده: أجاب حمده وتقبله والصوت وبه⁽³⁾.

وفي ذات السياق يعرفه الأنباري بأنه: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"⁽⁴⁾.

ولقد حصره السيوطي بقوله: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد لكل منها من الثبوت"⁽⁵⁾، ومنه نستنتج أن السماع هو الكلام العربي الفصيح المنقول من مصادر موثوق بفصاحتها، وهي ثلاثة مصادر أساسية تتمثل في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب من شعر ونثر حتى ظهور المولدين.

1- محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، ص5.

2- محمد خان، أصول النحو العربي، ص25.

3- مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، د ط، دار الدعوة، ج1، ص449.

4- أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين، بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة

في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، د ط، دمشق، دار الجامعة السورية، 1957، ص81.

5- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، د ط، مصر، دار المعرفة الجامعية، ص39.

الفصل الأول: الأدلة النحوية عند ابن جني

فقد احتج اللغويون بالكلام العربي لغرضين غرض لفظي يدور حول صحة الإستعمار من حيث اللغة والنحو والصرف، غرض معنوي بلاغي وقصر العلماء الاحتجاج بكلام المولدين على المعاني فقط، واحتجوا بكلام القدماء في اللفظ والمعنى.

ومن أهم رواد هذا الرأي "ابن جني" وتبلور رأيه واستقر عليه العلماء العرب حتى أصبح من المسلمات، ففصلوا بين العلوم التي يحتج لها بكلام القدماء فقط وهذا ما يراه عبد القادر البغدادي صاحب كتاب "خزانة الأدب" حيث نقل عن الرعيبي الأندلسي كلامه علوم الأدب ستة اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب دون الثلاثة. الأخيرة فعنه يستشهد عليها في ذلك بين العرب وغيرهم إذ هو أمر راجع إلى العقل، ولذلك قبل من أهل الفن الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطيب المتنبي⁽¹⁾.

قد قسم ابن جني السماع إلى قسمين:

القسم الأول: مطرد: وهو الكلام المنقول عن العرب مستفيضا في استعمالهم في الإعراب في صناعة النحو والصرف بحيث يطمئن إلى أنه كثير كي يصح أن يقاس عليه.

القسم الآخر: الشاذ: هو كل كلام عربي أصيل فارق أصل بابيه وخالف القياس الصناعي ولم تذكر له قاعدة كلية، ولم يحظ بالشيوخ عند العرب بقطع النظر إلى قلته أو كثرته⁽²⁾.

1 - سميرة رجم، محاضرة في أصول النحو، تخصص دراسات لغوية، ص5.

2 - سميرة رجم، محاضرة في أصول النحو، ص5..

الفصل الأول:..... الأدلة النحوية عند ابن جني

ثانيا/ أضرب السماع:

ويقع على أربعة أضرب وهي:

1- مطرد في القياس والاستعمال معا، كرفع الفاعل ونصب المفعول، وهذا أقوى مراتب الكلام.

2- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من يذر ويدع وقولهم (مكان مبقل) هذا هو القياس والأكثر في السماع (باقل)، وكذا مجيء منصوب عسى اسما صريحا مثل(عسا زيد قائما) غير أن الأكثر مجيئه فعلا.

3- مطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم (استحوذ، استنوق، استصوب) والقياس الإعلال(استحاذ).

4-شاذ في القياس وفي الاستعمال معا كقولهم ثوب مصوون وفرس مقوود(1).

وقد تناول ابن جني هذه الأضرب في باب أسماه (باب القول على الاطراد والشذوذ)، فحدث عن الضرب الأول(المطرد في القياس والاستعمال معا) قائلا فيه: وإذا نشأ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك مالا غاية ورائه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال قوي في القياس(2).

أما الضرب الثاني مطرد في القياس شاذ في الاستعمال حيث يرى ابن جني وإن شذ في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلا ما انتهى إليه استعماله(3).

1- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، د ط، المكتب الإسلامي، دس، ص62.

2- حسين علي حسين الفتلي، أصول التفكير النحوي عند ابن جني في كتابه الخصائص، مجلة كلية

التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد14، 2013، ص536.

3- ينظر: أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، د ط، دار الكتب المصرية، ج1، ص177.

الفصل الأول:..... الأدلة النحوية عند ابن جني

ومن ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياس كانت الحجازية أسير استعمالاً.

والضرب الثالث مطرد في الاستعمال شاذ في القياس يقول عنه ابن جني: "ومما ورد شاذاً عن القياس ومطرذاً في الاستعمال قولهم: الحوكة، والخونة"، فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متاب.

والضرب الرابع شاذ في القياس والاستعمال مما يقول عنه ابن جني: "وأما ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمزبول مطرح، غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل وذلك من نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

أضْرِبْ عَنكَ الْهُمُومَ طَارِقُهَا ضَرْبُكَ بِالسَّيْفِ قَوْدَسُ الْفُرْسِ (1)،

وللسماع مصادر عديدة من بينها (القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف، كلام العرب) وسوف نقوم بتفصيل كل منهما:

ثالثاً/مصادر السماع:

1- القرآن الكريم:

هو الوحي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم باللفظ العربي الفصيح المنقول إلينا بالتواتر والمجمع على قراءته بالطرائق التي وصلتنا، ولقد اجمع العلماء على ضبطها وتحريها متناً وسنداً، واتفقوا على الاحتجاج به وبقراءته إذا توافرت فيها الشروط المجمع عليها، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف وكيفية آدائها من تخفيف وتشديد وزيادة ونقص وتغيير حركة وشروط صحتها ثلاثة (2):

1 - أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ص 177.

2 - محمد خان، أصول النحو العربي، ص 29.

الفصل الأول:.....الأدلة النحوية عند ابن جني

- صحة السند عن الرسول صلى الله عليه وسلم
- هو موافقة الرسم العثماني
- هو موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه⁽¹⁾

2- الحديث النبوي الشريف:

وهو كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويعد الحديث المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، ويقصد بالحديث الشريف أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وما أمر به أن يكتب كرسائله إلى ملوك الأرض في عصره، أو كعهود و موثيق بينه وبين خصومه من العرب، وقد اجمع العلماء على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب خطابة وأن أقواله حجة في اللغة إذ تثبت أنها لفظ النبي نفسه، ولا يتقدمه في باب الاحتجاج في هذه الحالة إلا القرآن الكريم⁽²⁾،

وأن علمائنا فرقوا في الاستشهاد بالحديث بين المستوى الوظيفي والمستوى المعجمي ورفض الأول وقبل الثاني، وجاء ابن مالك وكان أول من خرج عن هذا الإجماع واحتج بالحديث وتبعه على ذلك ابن هشام⁽³⁾.

ولقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الصحابة بتدوين القرآن ولم يرغبهم في تدوين الحديث مخافة أن يختلط بالقرآن الكريم.

ولكن ثبت تاريخيا أن بعض الأحاديث دونت منها ما دونه الإمام على رضي الله عنه وعبد الله بن عمر وابن العاص وأطلق عليها الصادقة وقبل عدتها ألف حديث⁽⁴⁾.

1 - المرجع نفسه.
2- محمد خان أصول النحو العربي، ص170.
3- محمد مصطفى أحمد، الشواهد النحوية في الخصائص لابن جني دراسة نحوية وصفية تطبيقية، بحث قدم لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو، قسم الدراسات النحوية واللغوية، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، 2008.
4- محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، ص17.

3- كلام العرب:

يعتبر كلام العرب المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب⁽¹⁾.

ويشمل الشعر والنثر مما قالت العرب المحتج بهم والشعر ديوان العرب، حيث رأى عمر رضي الله عنه كان الشعر علم قوي لم يكن لهم علم أصح منه⁽²⁾، والمقصود به ما أثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة لكثرة المولدين و شيوخ اللحن، ولقد كان المأثور عنهم من جيد الشعر أضعاف ما أثر عنهم من جيد النثر ذلك بأن الشعور كان ديوان العرب بما عرفت مآثرهم وحفظت أنسابهم والقلب إليه أنشط والذهن له أحفظ واللسان له أضيظ، ومن ثم وجدنا من يرى أن ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون⁽³⁾ عشره، فأراد العلماء أن يجمعوا المادة اللغوية من المرويات النثرية لكي يستنبطوا منها القراء والأحكام، فاختلفوا لذلك خطة لا يجيدون عنها أن يجمعوا اللغة من مصادرها الأصلية، ويأخذوها من منابعها الصافية الخالية من شوائب العجمة، فحددوا لذلك مكانا وزمانا⁽⁴⁾.

رابعا/ شروط السماع:

وللسماع لشروط نبدأ أولا بالتحدث عن شروط الناقل أو ما يعرف بالسامع:

1- الناقل: اشترط العلماء في الناقل أن يكون⁽⁵⁾:

- 1- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ط1، بيروت، لبنان، دار العلوم العربية، ص57.
- 2- ينظر: محمد خان، أصول النحو العربي، ص36.
- 3- ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص57.
- 4- محمد خان، أصول النحو العربي، ص50.
- 5- المرجع نفسه.

الفصل الأول:.....الأدلة النحوية عند ابن جني

- أ. منتسبا إلى القبيلة التي تنتمي إلى القبائل الفصيحة.
 - ب. غير متأثر بلغات غير فصيحة كلغات التخرم والأعاجم.
 - ج. عارف بلغته الفصحى التي يرويها وبحدودها المكانية و الزمانية.
 - د. عدلا، رجلا أو امرأة، أي ليس فاسق، أو ممن يتدين بالكذب كالخطابية.
- وهذه الشروط لم يحقق فيها كل النحاة، وإذا كانت العدالة شرطا لازما فهي شرط في الراوي وليس في العربي القائل(1).
- هـ. متواتر أي يبلغ عدد النقلة حد لا يجوز فيه على مثلهم الكذب، كنقله القرآن والسنة وكلام العرب، وهذا دليل قطاعي من أدلة النحو.

2- المنقول: ويشترط في المنقول أن يكون:

- أ. منتميا إلى بيئة الفصاحة في المكان والزمان.
- ب. صحيح السند، فإن انقطع فهو المرسل وذهب بعض العلماء إلى الاستشهاد بالمرسل.
- ج. معلوم الناقل، فإن جهل فهو المجهول، وقد أخذ به كثير من العلماء أسورة بما جاء في كتاب سبويه، جاء فيه المجهول قائله.
- د. خاليا من لغة الحواجز أو التخدم او الأعاجم موافقا للقياس، فإن وافقته فهو المطرد، وإن خالفته فهو الشاذ(2).

خامسا/ حالات السماع:

وللسماع حالات وهي أربعة أضرب(3):

- 1- مطرد في القياس والسماع دعا كرفع الفاعل والمبتدأ وهذا أقوى مراتب

1- المرجع نفسه، ص50.

2- ينظر: محمد خان، أصول النحو العربي، ص51.

3- محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، ص34.

الفصل الأول:.....الأدلة النحوية عند ابن جني

الكلام.

- 2- مطرد في القياس شاذ في السماع نحو الماضي من يذر ويدع.
- 3- مطرد في السماع شاذ في القياس نحو استحوذ واستصوب والقياس الإعلال (استحاذ واستصاب).
- 4- شاذ في القياس وفي السماع كقولهم ثوب مصوون وفرس مقوود، والسماع والقياس مصوون ومقوود.

أما بالنسبة للمنقول إليه يجب أولاً تعريفه ونعني به اللغوي أو النحوي أو دارس اللغة عموماً، وكتب التراث لا تخصص فضلاً له، ولا تحدد ما يشترط فيه بصفة مستقلة، إنما يمكن أن نستنتج ذلك مما هو مثبت في مؤلفاتهم⁽¹⁾.

سادساً/ شرط السماع:

وللسماع شروط وأهمها⁽²⁾:

- 1- الكفاءة العلمية.
- 2- القدرة على الاستنباط.
- 3- الحذر والاحتياط.

فإذا انتهت مرحلة السماع وتم جمع المسموع وتدوينه قام اللغوي بالاستقراء، وبذلك تنتهي المرحلة الحسية، وتبدأ مرحلة التجريد وهو استخراج المعقول من المحسوس، واعتمد النحاة في تجريدهم ثلاثة مبادئ وهي⁽³⁾:

1- استصحاب الحال

2- القياس

¹- المرجع نفسه، ص 35

²- المرجع نفسه.

³- محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، ص 35

الفصل الأول:.....الأدلة النحوية عند ابن جني

3- ضبط المنهجي.

ومن اهم الأدلة النحوية أيضا نجد القياس ويذهب المتخصصون في علم المعاجم إلى أن مفهوم القياس في اللغة مصدر قاس، قاس الشيء يقيسه قياسا وقياسا واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله(1).

وفي نفس المنطق انطلق منه الجرجاني حيث يرى بأن القياس عبارة عن التقدير يقال قست النعل بالنعل إذا قدرته وسويته عن رد الشيء إلى نظيره(2)، ونفس السياق انطلق منه كتاب آخرون يرون ان القياس من خلال مفهومه الاصطلاحي أنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه(3)، حيث يرى صاحب كتاب القياس في النحو العربي أن القياس هو الجمع بين أول ثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول، أو حمل فرع على أصل لعلته وإجراء حكم الأصل على الفرع(4)، وقد كان القياس في تاريخ النحو العربي ثلاث وظائف لم يتكلم عنها النحويون القدماء ولكنه تستنبط من حديثهم وهذه الوظائف هي(5):

– استنباط القاعدة

– تعليل الظاهرة

– رفض ظاهرة

وللقياس في تاريخ الفكر الإنساني أنواع:

1- ابن منظور، لسان العرب، ط1، بيروت، دار إحياء التراث، ص370.
2- الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، ص230.
3- تمام حسان، الأصول دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، البلاغة، د ط، القاهرة، عالم الكتب، دس، ص151.
4- سعيد جاسم الزبيري، القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق، 1997، ص17.
5- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ط2، الرباط، الناشر الأطلسي، 1983، ص93.

الفصل الأول:.....الأدلة النحوية عند ابن جني

1- قياس المنطق:

هو إحدى الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية، وقد عرفه أرسطو في كتابه المباحث بأنه الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنها بالضرورة شيء آخر وإنه قول مركب من قضيتين أو أكثر متى سلم لزم عنه لذاته قول آخر وبطريقة هو الانتقال من العام إلى الأقل عموماً، وطريقته تبدأ من الأعلى إلى الأسفل، ومن جانب الأجناس إلى الأنواع إلى الأفراد.

كما يتضح ذلك في المثال "كل إنسان فان، سقراط إنسان، سقراط خان"(1).

2- قياس الفقه:

ونعني بقياس الفقه هو ألحان أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علة الحكم، وبه ترد الأحكام الاجتهادي إلى الكتاب والسنة، وأثر هذا القياس في النحو واضح، وإذا كان القياس في الفقه كما ذكرنا فإنه يكون من باب الخضوع لحكم التماثل بين الأمور الذي يوجب التماثل في أحكامهما لأن قضية التساوي في العلة أوجدت التماثل في الحكم(2)، فقد نص الشارع الحكيم على حرمة الخمر وهو عصير العنب ثم عمم الفقهاء حكمها عن طريق القياس على كل شراب مسكر ولو كان غير العنب، كقياس

1- محمد خان، أصول النحو العربي، ص 60-61.

2- محمد خان، أصول النحو العربي، ص 61.

الفصل الأول:..... الأدلة النحوية عند ابن جني

النبيذ على الخمر للعلة الجامعة بينهما وهي الإسكار فيكون الحكم حرمة النبيذ كحرمة الخمر⁽¹⁾.

3- قياس النحو:

نشأ من تصور النحاة لفكرة الأصل والفرع في النحو وجعلوه منها يقابل السماع⁽²⁾.

سابعا/ أركان القياس:

ندخل بعد أنواع القياس إلى أركانه وهي أربعة أركان وهي:

– المقيس عليه يطلق عليه الأصل

– المقيس يطلق عليه الفرع

– الحكم والعلة ولقد ذكر السيوطي بأن للقياس أربعة أركان وهي أصل وهو المقيس عليه والفرع هو المقيس وعلة جامعة⁽³⁾.

ويضرب ابن الأنباري في كتابه "لمع الأدلة" مثلا لا يوضح هذه الأركان فيرى: "اسم أسند الفعل غليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد والحكم هو الفرع"⁽⁴⁾.

الركن الأول من أركان القياس:

¹- المرجع نفسه.

²- المرجع نفسه.

³- ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص208.

⁴- أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب وجمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، د ط، دمشق، سوريا، الجامعة السورية، 1957، ص93.

الفصل الأول:.....الأدلة النحوية عند ابن جني

1- المقيس عليه:

يعتبر الركن الأول من أركان القياس، وهو الأصل هو المسموع من الكلام العربي الفصيح وشرطه أن يرد بكثرة عن العرب فيخرج عن الدور أو الشذوذ، وأن يكون موافقا للقياس بمعنى موافقته لقاعدة نحوية⁽¹⁾، ويجب أن تتوفر في المقيس عليه شروط هي⁽²⁾:

- لا بد أن يكون الأصل مبنيا على الكثرة النسبية لغيره في الموضوع نفسه.
- لا يصلح القياس على الشاذ نطقا ولا تركا، فلا يصلح القياس نطقا وإن كثر مثلا في النسبة إلى قریش وثقيف في قولهم قرشي وثقفي، لأن القياس عدم حذف الأم الصحيحة مثل ردين (رديني).
- ولا يقاس على الشاذ تركا، فقد استغنت العرب عن ماهي يذر وعوضته بترك، فلا يقاس الاستغناء عن ماضي يزن ويقف.

2- المقيس:

وهو الركن الثاني من أركان القياس، ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن فيما يخص المقيس هل هو يعد من كلام العرب أم لا، وهذا له جوابه في قول المازني ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب⁽³⁾.

ويعتبر المقيس الركن الذي قام النحاة بخوضه، وأرادوا أن يجربوا الصياغة القياسية لقواعدهم ويعملوا على تعميمها⁽⁴⁾.

1- محمد خان، أصول النحو العربي، ص74.

2- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص84-86.

3- ينظر: ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، ص25.

4- ينظر: محمد خان، أصول النحو العربي، ص76.

الفصل الأول:.....الأدلة النحوية عند ابن جني

وكان المقيس من الكلمات يقاس على أصل الوضع(أصل الاشتقاق وأصل الصيغة) وقواعد التصريف من إعلال وإبدال، وزيادة وحذف ونقل وقلب، ويعتبر المقيس من التراكيب إذ يقاس على أصل وضع الجملة من ذكر أو حذف وإظهار أو إظهار ووصل ونصل، تقديم وتأخير وقواعد النحو في عمومها أصلية أو فرعية، ولم يقتصر الأمر على صياغة العديد من الكلمات والتراكيب وإن كان المقيس في كثير من الأحيان يبدو في صورة مسألة من المسائل النحوية(1).

وللمقيس نوعان: غير مسموع عن العرب ومسموع غيره طرد، ويقول ابن السراج في جمل الأصوات تحت عنوان "مسائل التصريف" هذه المسائل التي تسأل عنها من هذا الحد على ضربين: أحدهما ما تكلمت به العرب وكان مشكلا فأخرج إلى أن يبحث عن أصوله وتقديراته.

والضرب الثاني ما قيس على كلامهم ويضرب ابن السراج مثلا للنوع الأول بقولهم "حاحيت، عاعيت"، ويشير إلى إجماع النحاة على أن الألف في هذا منقلية عن ياء(2).

3-الحكم:

ويأتي في المرتبة الثالثة بعد المقيس، ويعتبر الحكم هو الركن الثالث من أركان القياس، وقد وصفه أحد الباحثين بأنه ثمرة القياس ونتيجته العملية لأن عملية إلحاق المقيس بالمقيس عليه، لو لم يترتب عليها إعطاء حكم الأصل للفرع العملية القياسية بأسرها لأنه لا قياس بلا حكم(3).

¹ - ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، فقه اللغة، البلاغة)، ص 158-159.

² - تمام حسان، الأصول دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، البلاغة، ص 161.

³ - محمد خان، أصول النحو العربي، ص 77.

الفصل الأول: الأدلة النحوية عند ابن جني

ولقد قسم النحاة إلى ستة أقسام وهي: الواجب والممنوع، الحسن والقبيح وخلان الأولى وجائر على السراء.

أ. **الواجب**: مثل رفع الفاعل وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه وجعل لكل من الحال و التمييز نكرة.

ب. **الممنوع**: مثل جر الفاعل أو نصبه وتقديمه على الفعل وجر المفعول أو ضمه ونصب المضاف إليه أو رفعه.

ج. **الحسن**: كرفع الفاعل الواقع جزاء بعد شرط ماضي.

د. **القبيح**: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط المضارع.

هـ. **خلاف الأولى**: كتقديم الفاعل نحو ضرب غلامه زيذا.

و. **جائر على السواء**: مثل حذف المبتدأ والخبر وإثباتهما، إذ لا مانع من الحذف ولا مقتضي له⁽¹⁾.

4 - العلة:

تعتبر العلة أحد أركان القياس، وبذلك فهي أحد أنواع الجامع بين المقيس و المقيس عليه، وهي السبب الذي تحذف في المقيس عليه فأوجب له حكم وتحقق في المقيس أيضا فألحق به، فأخذ حكمه⁽²⁾، وبذلك فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالأصل لأن ما أتى على أصله لا يسأل عن علته⁽³⁾، والعلة هي السبب الذي أدى إلى الحكم وأوجبه، أي هي الجواب عن كل حكم إعرابي يخضع له الاسم في حالاته الثلاثة(الرفع، النصب، الجر)، والفعل في حالتي الإعراب والبناء،

¹ - ينظر: سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي(نشأته وتطوره)، ط1، عمان، دار الشروق، 1997، ص34.

² - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ط1، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص108.

³ - ينظر: تمام حسان، الأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحوي، فقه اللغة، البلاغة)، ص161.

الفصل الأول:..... الأدلة النحوية عند ابن جني

وكذلك في الرد على حكم الاسم المبني، وقد عرفها الرماني أنها: "تغيير المعلول عما كان عليه" (1) .

ولقد اختلف النحاة في تقسيمهم للعلل، حيث يرى الزجاجي أن العلل متعددة وقسمها إلى ثلاث علل: علل تعليمية، قياسية، جدلية نظرية (2).

وللقياس أقسام إذ يقسم إلى أربعة وهي:

- حمل فرع على أصل.
- حمل أصل على فرع.
- حمل نظير على نظير.
- حمل ضد على ضد.

يسمى الأول والثالث قياس المساوي ويسمى الثاني قياس الأولي والرابع قياس الأذن، فالأول كحمل الجمع على المفرد إعلالا وتصحيحا نحو وزوجية ثورة، والثالث أما لفظ كزيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصلية حملا على (ما) النافية ودخول لام الابتداء على (ما) النافية حملا على (ما) الموصلية وتأكيد الفعل (لا) النافية حملا على الناهية حملا على إدراك وبناء (حاشا) الاسمية حملا على الحرفية وإذا تاء الحرف المقارب في المخرج (3).

ومن أدلة النحو عند ابن جني نجد الإجماع، حيث أنه يدل على العزم والتصميم ومنه قوله تعالى: {فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} - يونس - (4)، ويعتبر سبويه أول من استخدم الإجماع في أصوله، ويعني به ما اتفق عليه النحويون

1 - أحمد قریش، محاضرات مقياس أصول، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، قسم اللغة والأدب العربي، ص 63.

2 - ينظر: محمد خان، أصول النحو العربي، ص 90.

3 - يحيى بن محمد أبي زكرياء الشاوي المغربي الجزائري، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمان السعدي، ط1، العراق، الرمادي دار الأخبار، 1411، ص 65.

4 - سورة يونس 71.

الفصل الأول:الأدلة النحوية عند ابن جني

قبله ولكنه غالبا ما يقرنه إلى إجماع العرب على الظاهرة ونجد عند المبرد ما هو تمسكا بهذا الأصل مما وجدناه عند سبويه.

فهو يصرح بأن إجماع النحويون حجة على من خالفهم، وأن ابن جني يفرق بين الإجماع في اللغة والإجماع في الفقه الأول غير ملزم للمخالف ويرى الثاني ملزما وعلّة على ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: {أمّتي لا تجتمع على ضلالة} (1)، ويعتبر الإجماع من الأصول المتفق عليها في الشريعة الإسلامية وهي الكتاب، السنة، الإجماع ولقد عرف ابن جزم: "الإجماع الذي تقوم به الحجة في الشريعة وهو ما يتفق أن جمع الصحابة رضي الله عنهم قالوه ودانوه عن نبيهم صلى الله عليه وسلم" (2).

وينقسم الإجماع إلى أقسام التي سوف نقوم بشرحها بالتفصيل:

1- **إجماع الرواة:** ويكون باتفاق الرواة على رواية لشاهد من الشواهد، وقد ذكر الأنباري في عرض رده على الكوفيين إذ ذهبوا إلى أن كما تكون بمعنى كيما، ويجوز نصب ما بعدها والمندى به من الأصول النحوية لا يجوز مخالفته أو الخروج عليه وأن الفعل ينصب بها (3).

2- **الإجماع عند العرب:** ومن صورته أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه، وقال ابن مالك في شرح السهيل استدل على جواز وسيط خبر "ما" الحجازية ونصبه، ويقول الفرزدق فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وغنما مثلهم بشر (4)، ويقسم الإجماع من حيث طريقة الموافقة إلى:

1 - محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 127-128.
2 - سميرة رجيم، محاضرة في أصول النحو، تخصص دراسات لغوية، ص 11.
3 - محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص 79.
4 - أبي عبد الله محمد بن الطيب الفارسي، الاقتراح من فيض الانشراح، تحقيق محمود يوسف نجال، ط1، الإمارات، دبي، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، 2000، ص 714.

الفصل الأول: الأدلة النحوية عند ابن جني

أ. **الإجماع الصريح**: يكون باتفاق المجتهدين بقول يسمع كل منهم⁽¹⁾،

وقد تم الاتفاق على حجية، فإذا ثبت الإجماع الصريح وحب العمر بمقتضاه، ولا يجوز مخالفته⁽²⁾.

ب. **الإجماع السكوتي**: ويكون بصدور قول أو فعل عن بعض المجتهدين،

يعلم به سائرهم فيسكتون لا يعلنون الموافقة ولا يذيعون مخالفة⁽³⁾.

ج. **إجماع النحاة**: ونعني به اجتماع أهل المصدرين البصرة والكوفة⁽⁴⁾.

وقد نقل السيوطي وابن جني قوله: "إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلاف لمن تردد فيه وحرفته ممنوع ومن ثم رد"⁽⁵⁾، ولقد استدل النحاة بإجماعهم نحاة هذين البلدين لأن النحو في أول نشأته اقتصر على هذين المصدرين فإذا اجتمع نحاتها على حكم ماضي ذلك العصر اعتبر حجة لمن بعده، ومن المسائل التي اجتمع عليها نحاة البصرة والكوفة هو ما ذكره الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف منها: في مسألة إعراب الأسماء الستة ومسألة رفع المبتدأ أو رفع الخبر⁽⁶⁾.

1 - محمود اسماعيل المشهداني، الإجماع دراسة في أصول النحو، ط1، عمان، الأردن، دار، 2013، ص127.

2 - محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص79-191.

3 - المرجع نفسه، ص191.

4 - المرجع نفسه، ص81.

5 - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص191.

6 - محمود اسماعيل المشهداني، الإجماع دراسة في أصول النحو، ط1، عمان، الأردن، دار غيداء، 2013، ص110.

ملخص الفصل الأول:

إن الأدلة النحوية التي اعتمدها ابن جني السماع والقياس والإجماع حيث تعتبر من أقوى الأدلة النحوية وبدوره قسم السماع إلى قسمين: مطرد وشاذ، ومن أهم مصادر السماع عند ابن جني نذكر منها القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب، وتحدث أيضا عن أنواع القياس وهي قياس الفقه، وقياس المنطق وقياس النحو.

الفصل الأول: الأدلة النحوية عند ابن جني

وتناول أركان القياس وهي المقيس والمقيس عليه والعلة والحكم، كما تطرق إلى الإجماع وذكر أنواعه.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند

السيوطي

المبحث الأول: حياة السيوطي

المبحث الثاني: الأدلة النحوية عند

السيوطي

المبحث الأول: حياة السيوطي

في هذا المبحث سوف نقوم بعملية التعريف بنشأة السيوطي وجهوده النحوية.

أولاً/ أسم ونسب جمال الدين السيوطي

هو الإمام الحافظ أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمان بن كمال الدين أبي المناقب أبي بكر بن ناصر الدين محمد بن سابق الدين أبي بكر بن فخر الدين عثمان بن ناصر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الخصيري الأسيوطي⁽¹⁾.

نشأ يتيماً وكان ذكياً مشايخ العصر في كل فن وأخص مشايخه في النحو الثمن والسيراطي والكافيجي⁽²⁾، فلقبه هو جلال الدين، فقد لقبه والده، وكنيته أبو الفضل فيقول السيوطي: " فلا أدري هل كناني والدي أم لا؟ ولكن لما عرضت على صديق والدي وحببيه شيخنا قاضي القضاة عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي أبا الفضل فإنه سألني ما كنيته فقلت: لا كنية لي"⁽³⁾.

ولد الإمام السيوطي في مصر بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمان ومائة، وتاريخ الولادة هذا ما أرخه السيوطي نفسه، لذلك يرى ابن إياس في تاريخه وكان مولده في جمادى الآخر محمول على الليلة الأخيرة منه، وعاش السيوطي في عصر المماليك الجراكسة في ظل الخلافة العباسية التي كان مستقرها مصر بعد سقوط بغداد 656 على المغول، ولقد عاش

1 - إياد خالد الطباع، الإمام حافظ جلال الدين السيوطي في معلمة العلوم الإسلامية، ط1، دمشق، سوريا، دار الحكم، دس، ص30.

2 - محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، القاهرة، دار المعارف، 1119، ص291.

3 - إياد خالد الطباع، الإمام حافظ جلال الدين السيوطي في معلمة العلوم الإسلامية، ص31.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

الأسيوطي ثلاثة عشر سلطانا من سلاطين المماليك وهم: الظاهر ، سيف الدين ، أبو سعيد.

تسلطن في تاسع عشر ربيع الأول لسنة 842هـ وخلع نفسه في الحادي والعشرين من المحرم سنة 857⁽¹⁾، وتظهر شخصية السيوطي العلمية في كونه نشأ نشأة علمية صرفة، ولعل توجيه وصية العلامة المجتهد الكمال ابن الهمام نحو العلوم الشرعية، كان ذا تأثير بليغ في تحصيله فضلا عن مثابرتة وجدته في العلم والتعلم والتلقي من أفواه العلماء حتى فاق أقرانه وبلغ من التبحر في بعض العلوم ما جعله يدعي أنه ليس على وجه البسيطة أعلم منه فيها⁽²⁾.

ويقول السيوطي عن نفسه والله الحمد التبحر في سبعة علوم التفسير، الحديث، الفقه، النحو، المعاني والبيان، والبديع، على طريقة العرب البلغاء لا على طريقة المتأخرين من العجم وأصل الفلسفة، بحيث إن الذي وصلت إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي فضلا عن دونهم، ودون هذه السبعة في المعرفة أصول الفقه والجدل والتصريف ودونها الفرائض والإنشاء والترسل⁽³⁾.

ومن أهم الصفات التي يتمتع بها السيوطي والتي نجدها في شخصيته النفسية.

ثانيا/ الشخصية النفسية للسيوطي:

1 - إياد خالد الطباع، الإمام حافظ جلال الدين السيوطي في معلمة العلوم الإسلامية، ص15.
2 - المرجع نفسه، ص73.
3 - المرجع نفسه، ص77.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

وهي الخصال التي حصل عليها والأخلاق التي تحلى بها واكتسبها، وذهب السيوطي في تذكرته إن الله سبحانه من فضله وكرمه جبلني من حين كنت ابن سبع سنين على خصال⁽¹⁾ منها حب الخير والعمل الصالح والإصغاء إلى الحديث عليه وكرامة الشر وعمل الشيء، والنفور عن دعا إليه ومنها حسن الاعتقاد في الفقراء، وأهل الصلاح والزهد والتعبد وكل من ينسب إلى خصال الخير ومنها كثرة التأني في الأمور وعدم المبادرة، فرب أمير أريد الإقدام على فعله فأمكن السنين أتردى فيه حتى يشرح الله⁽²⁾ صدري لفعله، ورب رجل يذكر لي بسوء وتبدو منه الخصلة أو الخصال فلا أبادر إلى سوء الاعتقاد فيه، ولا يغيرني ما كنت عليه من حسن الظن بح حتى أجز به سنين، ويتواتر عندي ما ينفرنى منه⁽³⁾.

ولقد كان للسيوطي أثر في مجتمعه، تجلى ذلك في تربيته لأولاد الخلفاء الذين هم من أهم طبقات المجتمع، وممن سيتولى مقاليد أمور المسلمين وبصلاحهم تصلح البلاد ويسعد العباد، كما تجلى في تدريسه وتعليمه لعدد هائل من طلبة العلم وقد تخرج على يديه منهم جمع غفير، أصبحوا من أفراد الأمة علما وصلاحا.

كما ساهم في الحركة الإصلاحية التي استهدفت تربية الجماهير العظيمة المقبلة على هذا الدين عن طريق التأليف والتصنيف مقتضيا أثر شيخه الإمام أحمد، ومن قبله من أمثال عبد الله بن المبارك وسفيان الثوري، فألف في التربية والزهد والرقائق مؤلفات جمة وصفها الحافظ ابن كثير فقال: "المشهور

1 - ينظر: خالد الطباع، الإمام جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية، ص 77.

2 - خالد الطباع، الإمام جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية، ص 77.

3 - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

بالتصانيف الكثيرة النافعة الشائعة الذائعة في الرقاق وغيرها، وهي تزيد على مائة مصنف وقيل:

إنها نحو الثلاثمائة مصنف⁽¹⁾.

ثالثاً/ مؤلفات السيوطي:

ولقد ألف السيوطي العديد من الكتب والمؤلفات وقد قسم مؤلفاته لسبعة أقسام في كتابه "التحدث بنعمة الله"، وهي ما تفرد بها ولا يستطيع أحد مماثلتها ومنها ما يشمل مشابقتها، وذات الحجم الصغير وتتكون بكراس إلى عشر كراسات، ومنها ما هو مختصر بكراس واحد، ومنها ما يتحدث عن الفتاوى، ومنها ما لا يعتمد عليها ولا يأخذ بها والمشروحات، ومن أهم كتبه نجد: الإتيان في علوم القرآن، إتمام الدراية لقراء النقابة، الأحاديث المنيفة، الأرج في الفرج، الازدهار في ما عقده، الشعراء من الآثار، إسعان المبطأ في رجال الموطأ، الأشباه والنظائر في العربية، الاقتراح الألفاظ المعربة، الألفية في النحو⁽²⁾.

رابعاً/ اعتزال السيوطي:

تعرض السيوطي لأذى كثير من خصومه وأعدائه فأوغروا عليه صدر السلطان "طومان باي" المعروف ببطشه وسطوته الذي عزم على الفتك به، لذلك ما كان من السيوطي إلا أن توارى عن الأنظار في جمادى الآخرة سنة 906 مدة تزيد عن ثلاثة أشهر حتى دالت دولته، وتولى قانصوه الغوري بعد السلطنة وحاصر المماليك طومان باي، ثم اعتزل السيوطي الناس وتفرغ للكتابة والتأليف وتحرير مؤلفاته والتجرد والانقطاع لعبادة الله عز وجل، وإذا كان المؤرخون

1 - جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، حسن السمات في الصمت، تحقيق نجم عبد الرحمان خلاف، ط1، د ب، د د، 1985، ص19.

2 - ينظر: جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، حسن السمات في الصمت، ص19-20.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

يذكرون أن اعتزاله كان عند بلوغه الأربعين، إلا أن مشاركته في الحياة العلمية امتدت حتى سنة 906¹.

كما يظهر من الوظائف التي تولاها حتى ظل حتى ذلك التاريخ متوليا لمشيخة البيبروسية⁽²⁾، وكان السيوطي رحمه الله كتب مقامة لقيها المقامة اللؤلؤية أو التنفيس بالاعتذار عن ترك الإفتاء والتدريس بين فيها عذره وحال الجاهلين من أهل عصره⁽³⁾.

خامسا/ وفاة السيوطي:

توفي الحافظ أبو بكر بن أبي طالب الدنيا يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة سنة 281-794 وصله عليه يوسف بن يعقوب ودفن بالشونيزية⁽⁴⁾.

وبموت الإمام السيوطي فقدت الأمة الإسلامية عالما من أعلامها على مر التاريخ، قل أن وجود به الزمان بل عجزت بطون الأمهات أن تلد بعده مثله، ولعل تلك الأم التركية التي حملت في بطنها الجلال، لم تدر أن وليدها سيكون في يوم من الأيام مالى الدنيا وشاغل الناس رحمه الله رحمة واسعة، واسكنه فسيح جناته⁽⁵⁾.

1 - إياد خالد الطباع، الإمام حافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية، ص 435.
2 - ينظر: إياد خالد الطباع، الإمام حافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية، ص 435.
3 - ينظر: المرجع نفسه.
4 - جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، حسن السميت في الصمت، ص 21.
5 - إياد خالد الطباع، الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية، ص 438.

المبحث الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

اعتمد النحاة على المصادر في دراستهم الأولية النحو العربي فاستقروا قواعدهم الكلية، واتخذوها حجة، وهذه المصادر هي سماع، قياس، إجماع، استصحاب حال. ومن بين الأدلة النحوية التي اعتمدها السيوطي هي:

أولا/ السماع:

لغة: يقول ابن فارس (395): السماع السين والميم والعين أصل واحد، وهو إيناس الشيء بالأذن من الناس وكل ذي أذن، تقول سمعت الشيء سمعا والسمع الذكر الجميل، يقال قد ذهب سمعه في الناس، أي صيته، ويقال سماع بمعنى استمعن ويقال سمعت بالشيء إذا أشعته ليتكلم به⁽¹⁾، فابن فارس ربط السمع بالكلام الجميل، كما يعني عنده الشهرة، هذا وقد أشار به إلى إشاعة ما تم سماعه والتكلم به⁽²⁾.

اصطلاحا: يعرف السيوطي السماع بقوله وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وكلام بنيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت⁽³⁾، فالسماع عند السيوطي هو كل ما جاء عن ثبتت فصاحته، وقد حدده مجموعة من المصادر وهي القرآن الكريم وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم، إضافة إلى ما جاء عن العرب من شعر أو نثر عن مسلم أو كافر قبل أن يرسل الرسول صلى الله عليه

1 - ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، د ط، د ب، دار الحكم، ج 3، د س، ص 102،

مادة (سمع).

2 - المرجع نفسه.

3 - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 74.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

وسلم، ويتصف بالنبوة وبعده إلى غاية فساد الألسنة بسبب الاختلاط وزواج الإعراب من الأعاجم التي كانت سببا في ظهور المولدين، ويعرفه ابن الأنباري بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"⁽¹⁾.

وعلى هذا فالسمع يمثل الكلام المنقول عن الفصحاء الذين يوثق بفصحتهم وفي الترتيب، فإن كلام الله تعالى هو المقدم لأنه الأوضح على الإطلاق، ثم يأتي بعده كلام النبي صلى الله عليه وسلم ثم كلام العرب الفصحاء الذين لم يخالط كلامهم والأعاجم واعتمد النحاة على السماع في تقعيد قواعدهم، فاستشهدوا بالقران الكريم، واستشهد بعضهم بالحديث النبوي ورواياته، واحتجوا بكلام العرب شعره ونثره، وجعلوا القران الكريم من أول مصادر السماع واجمعوا على أنه مصدر رئيسي من مصادر الاحتجاج، فيعتبر أوثق نص يمكن الاعتماد عليه، فهو أصح الكلام وأبلغه⁽²⁾.

وعند رجوعنا للمصنفات النحوية قديمها وحديثها نجد الآيات القرآنية موضع كثير من المسائل النحوية والتوجيهات الإعرابية، مما يدل دلالات واضحة على إدراك النحاة قيمة هذا الكتاب ومنزلته، ولعل أقوى مثال على هذا كتاب سبويه الذي حفل بالاستشهاد بعدد هائل من الآيات على قضايا نحوية ولغوية، فبلغت شواهد على ما يعادل الأربعمائة⁽³⁾.

¹ - أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 813.

² - ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ط6، القاهرة، الناشر مكتبة الخانجي، 1999، ص 97.

³ - ينظر: علي مزهر محمد الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ط1، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2003، ص 178.

ثانيا/ الاستشهاد بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم:

فهو يستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرا جدا، إنما يوجد في الأحاديث على قلته أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها⁽¹⁾، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث⁽²⁾.

وذهب أبو حيان في شرح التسهيل قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على ان الواضعين الأولين لعلم النحو بن عمرو، والخليل وسبويه من أئمة البصريين والكساني والفراء وعلى ابن مبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين⁽³⁾، والمصدر الثالث هو كلام العرب الذي يشمل النثر والشعر.

ثالثا/ الاستشهاد بكلام العرب:

1- **النثر:** المرويات النثرية غير القران والحديث قسما:

أ- **قسم مقطوع بحجته عند النحاة:** وهو الذي قبل في فترة زمنية محددة بقرابة ثلاثة قرون، قلل ما سجله الرواة واللغويون عقب هذه الفترة من نصوص

1 - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص43.

2 - المرجع نفسه.

3 - ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص44.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

لغوية منسوبة إليها مقطوع بحجيته في الدراسة اللغوية، سواء في ذلك دراسة الأصوات والصيغ، أو الأساليب والتراكيب أو الدلالات، ومن ثم فإنه لا بد للاحتجاج بها من ثبوت كونها نتاجا لهذه القرون الثلاثة ولا سبيل إلى هذا التثبيت إلا بنسبتها إلى قائلها(1).

وإذن فإن الرواية تختلف عن السماع إذ في السماع يحل العالم اللغوي الذي يسمع النص المسموع، ويحدد قيمته، فإما أن يقبله وغما أن يرفض الأخذ به(2).

وأما في الرواية فإن الرواة الأول لم يكونوا علماء بل كانوا مجرد حفظة ينقلون التراث اللغوي دون تحليل له، ولذلك لم يكن عند النحاة من معرفة صاحبه مخافة أن يكون ذلك الكلام مصوعا أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه، كما نقلت البغدادي في خزائنه، والقسم الثاني من كلام العرب هو الشعر فالموريات الشعرية قسما أيضا(3).

أ. **القسم الأول وهو الشعر:** الذي قيل طوال المرحلة الزمنية التي تبدأ منذ عصر ما قبل الإسلام، وتمتد حتى أوائل الدولة العباسية، وكثيرا ما يقسم الدارسون القدامى للأدب هذه المرحلة الزمنية إلى فترتين يفصل الإسلام بينهما، ويقسمون الشعراء إلى جاهلين وإسلاميين، والباحثون في اللغة كانوا أكثر دقة وقسموا شعراء هذه المرحلة إلى ثلاثة أقسام وهي(4):

ب. **شعراء جاهلين لم يدركوا الإسلام**

إسلاميين في الجاهلية لم يتصلوا بالجاهلية

1 - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 49.

2 - المرجع نفسه.

3 - المرجع نفسه، ص 50-51.

4 - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

وأما ثالث الأقسام فهم الشعراء المخضرمون الذين نشأوا في الجاهلية وعاشوا في الإسلام.

أ. **القسم الثاني من الشعر:** هو ما ذكر بعد منتصف القرن الثاني الهجري، وتختلف تسمية الشعراء الذين يعيشون في هذه المرحلة، إذ يطلق عليهم المولدون، ويصطلح عليهم المحدثون⁽¹⁾، وكذلك فإن كلام العرب هو ما يحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، حيث قال أبو نهر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف: "كانت قریش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق"⁽²⁾.

وينقسم المسموع إلى مطرد وشاذ، حيث قال في الخصائص: وأصل مواضع (طرد) في كلامهم: التتابع والاستمرار، ومنه مطاردة الفرسان بعضها بعضاً⁽³⁾.

ومواضع (ش ذ ذ): التفرق والتفرد، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته في غيرهما، فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره شاذاً، قال: ثم الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب

- مطرد في القياس والاستعمال معا
- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال
- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس
- شاذ في القياس والاستعمال معا⁽⁴⁾.

أجزت ظرف بنشر وكرم خالد⁽⁵⁾.

1 - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 50-51.
2 - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 47.
3 - ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 49.
4 - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 49.
5 - أبي البركان عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

وللقياس أركان تتمثل في:

رابعاً: أركان القياس عند السيوطي

لقد ذكر السيوطي بأن للقياس أربعة أركان وهي : المقيس، المقيس عليه، حكم وعلة جامعة(1).

1- المقيس عليه:

وهو الأصل، ويجب أن تتوفر فيه شروط أهمها لا بد أن يكون الأصل مبنياً على الكثرة النسبية لغيره في الموضوع نفسه، ولا يصح القياس على الشاذ نطقاً ولا تركاً، فلا يصح القياس على الشاذ نطقاً وإن كثر مثلاً في النسبة إلى قریش وثقيف في قولهم (قرشي وثقفي)، لأن القياس عدم حذف الأم الصحيحة، ولا يقاس على الشاذ تركاً، فقد استغنت العرب عن ماضي (يذر) وعوضته بترك فلا يقاس الاستغناء عن ماضي يزن ويقف(2).

2- المقيس:

وهو الفرع، وله صورتان الأولى أن يكون مجهول الحكم غير منقول عن العرب، فيقاس عن المنقول عنهم، لأن ما قيس على كلام العرب هو من كلام العرب(3).

وثانيهما أن يكون المقيس معلوم الحكم، فيؤكد النحاة هذا الحكم بإلحاقه بأصل مشابه له في الحكم ويجعلون وجه المتشابه علة كإلحاق نائب الفاعل بعلة

1 - في أصول النحو، ص 92.

2 - ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 208.

3 - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 84-86.

3 - أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ص 67.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

إسناد فيكون الرفع، ويشترط في المقيس أن يرتبط بالمقيس عليه بعلّة تؤدي إلى تمتع المقيس بحكم المقيس عليه⁽¹⁾.

3- العلة:

هو ما يجمع بين الأصل والفرع، وهي علاقة المشابهة بينهما، ويعبر عنها النحاة بمصطلح يناسب كل عملية قياس على حدة، فمثلا المشابهة بين الفاعل ونائبه، يعبر عنها بالإسناد ومشابهة إن في العمل للفعل يعبر عنها في كون إن مبنية ومكونة من ثلاثة أحرف ومتضمنة معنى الفعل⁽²⁾.

4- الحكم:

وهو هدف عملية القياس، حيث يستنبط النحاة من عملية القياس ويثبتونه بالحجج والبراهين، ويسمون إتباعه والخروج عنه ممتنعا⁽³⁾.

والكلام المسموع عند العرب على اختلاف لغاتهم إما مطرد وإما شاذ، والاطراد معناه الاستمرار والشذوذ يعني التفرد، وقد جعل علماء العربية ما استمر في الكلام من إعراب وغيره من مواضع صناعة العربية مطردا، وجعلوا ما فرق وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا⁽⁴⁾.

وقد قسم السيوطي العلل إلى:

– علة السماع: كقولهم امرأة ثدياء، ولا يقال رجل أئدى وليس من علة إلا

السماع.

1 - المرجع نفسه.
2 - أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، 67.
3 - سميرة رجم، محاضرات في أصول النحو للسنة الثانية، ص10.
4 - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

- علة تشبيه: مثل إعراب المضارع لمشابهة الإسم وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

- علة استغناء: مثل استغنائهم بترك عن وقع ودع وذر⁽¹⁾.

- علة استتقال: مثل استتقالهم الواو في بعد لوقوعها بين ياء وكسرة.

- علة تعويض: مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء⁽²⁾.

- علة حمل على المعنى مثل قوله تعالى:

{فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} (275) {البقرة} (3).

- علة تخفيف كالإدغام⁽⁴⁾.

- علة اختصار مثل {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنْ الْمُشْرِكِينَ} (120) {النحل} (5).

وللقياس أقسام وهي:

خامسا: أقسام القياس

يرى السيوطي أن للقياس أربعة أقسام وهي:

- حمل فرع على أصل

- حمل أصل على فرع

- حمل نظير على نظير

1 - محمد خان، أصول النحو العربي، ص 103.

2 - محمد خان، أصول النحو العربي، ص 103.

3 - سورة البقرة، 275.

4 - محمد خان، أصول النحو العربي، ص 104.

5 - سورة النحل، 120.

- حمل ضد على ضد.

ويروي بأن الأول والثالث يمكن تسميته بقياس المساوي، وذلك للمساواة بين المحمول والمحمول عليه، والثاني يسمى بقياس الأول لأنه إذا تم إثبات الحكم للفرع، فالأصل أولي به، وأما الرابع والأخير فيسمى بقياس الأدون لأنه نقيض، حيث أنه لا بد فيه من المباينة في الحكم لا الموافقة⁽¹⁾، والدليل الثالث الذي اعتمده السيوطي هي الإجماع.

سادسا/ الإجماع:

إن الإجماع هو الاتفاق، والمراد به اتفاق النحاة على أمر ما دون خلاف مذهبي أو ذاتي يخل بهذا الاتفاق المجمع عليه وهو نوعان: إجماع مطلق وإجماع على مسائل يتحكم المقام في تفسيرها⁽²⁾.

وللإجماع شروط وهي:

الشرط الأول: أن يكون إجماع العرب مقتصرًا على العرب الذين ينتمون للقبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور أو منظوم، قبل بعثته صلى الله عليه وسلم وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين وفسحوا اللحن⁽³⁾.

الشرط الثاني: أن يكون إجماع القراء على قراءة صحيحة، والقراءة الصحيحة هي التي توافرت فيه الضوابط التي وضعها العلماء وهي ثلاثة:

- أولها صحة سندها عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

- ثانيها موافقة القراءة لوجه من وجوه العربية.

1 - ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 220.
2 - جاد السيد دفع الله عبد اللطيف، الإجماع في أصول النحو معناه ومفهومه، المجلة العلمية، جامعة الإمام المحدي، العدد 11، يونيو 2018، ص 244.
3 - محمد اسماعيل المشهداني، الإجماع دراسة في أصول النحو، ص 43.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

- ثالثها موافقة للرسم العثماني(1)

فإذا توافرت هذه الشروط الثلاثة في قراءة ما كانت صحيحة، سواء كانت على الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل شرط من هاته الشروط أطلق عليها ضعيفة أو شاذة حتى ولو كانت عن السبعة، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والحلاف(2).

الشرط الثالث: أن يكون الرواة الذين يؤخذ بإجماعهم ثقات معروفين بالضبط والعدالة، وهذا ما نلاحظه كثيرا في عبارات شيخ النحاة سبويه فيقول: حدثنا من نثق به، ومن يوثق بعربيته(3).

الشرط الرابع: أن يكون إجماع النحاة واقعا من مجتهدى النحاة العارفين بكلام العرب وأساليبه، فلا عبرة لرأي غيرهم من أصحاب العلوم الأخرى، وهذا ما ذهب إليه "الشوكاني" الإجماع المعتبر في فنون العلوم هو إجماع أصل ذلك الفن العارفين له دون من عداهم، فالمعتبر في الإجماع في المسائل الفقهية قول جميع الفقهاء وفي المسائل الأصولية قول جميع الأصوليين، وفي المسائل النحوية قول جميع النحويين، ونحو ذلك(4).

ويقسم الإجماع من حيث طريقة الموافقة إلى:

أ. **الإجماع الصريح:** يكون باتفاق المجتهدين بقول يسمح كل منهم(5)، وقد تم الاتفاق على حجيته، فإذا ثبت الإجماع الصريح وحب العمل بمقتضاه، ولا يجوز مخالفته(6).

1 - المرجع نفسه.
2 - محمد اسماعيل المشهداني، الإجماع دراسة في أصول النحو، ص44.
3 - المرجع نفسه.
4 - ينظر: محمد اسماعيل المشهداني، الإجماع دراسة في أصول النحو، ص44-45.
5 - محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص79.
6 - محمد اسماعيل المشهداني، الإجماع دراسة في أصول النحو، ص44.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

ب. الإجماع السكوتي: ويكون بصدور قول أو فعل عن بعض المجتهدين،

يعلم به سائرهم فيسكتون، لا يعلنون الموافقة ولا يذيعون مخالفته⁽¹⁾.

ج. إجماع النحاة: اجتماع أهل المصرين البصرة والكوفة، وقد نقل السيوطي وابن جني قوله: إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبرا خلافا لمن تردد فيه وحرفته ممنوع ومن ثم رد.

ولقد استدلت النحاة بإجماعهم نحاة هاذين البلدين لأن النحو في أول نشأته اقتصر على هاذين المصدرين، فإذا اجتمع نحاهما على حكم ما في ذلك العصر اعتبر حجة لمن بعده⁽²⁾، ومن المسائل التي اجمع عليها نحاة البصرة والكوفة ما ذكره الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الأخلاق منها:

مسألة إعراب الأسماء الستة ومسألة رفع المبتدأ أو رفع الخبر⁽³⁾.

والدليل الأخير من أدلة النحو اعتمدها السيوطي هو استصحاب الحال.

سابعاً/ استصحاب الحال:

لاستصحاب الحال عدة تعريفات لعل من أقدمها وأشهرها تعريف ابن الأنباري بقوله: "بقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل'وله تعريفات أخرى تختلف في ألفاظهما، ولكنها ترجع في مضمونها إلى المعنى نفسه.

1 - محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص79-81

2 - جلال الدين السيوطي، الافتراح في أصول النحو، ص191.

3 - محمد اسماعيل المشهداني، الإجماع دراسة في أصول النحو، ص110.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

وهو أن ما ثبت في الزمان الماضي وجودا أو عدما، فالأصل بقاؤه في الزمان المستقبل ما لم يوجد دليل يثبت تغييره، فكل أمر علم عدمه، فإنه يحكم بعدمه بطريق الاستصحاب، لذلك العدم حتى بوجود ما يثبت زوال ذلك العدم⁽¹⁾.

ثامنا/ حجية الاستصحاب:

استصحاب الحال آخر الأدلة التي يمكن أن يلجا إليها في وضع الأحكام، لأنه لا يجوز استعماله إلا عند فقدان الأدلة الأخرى، وعدم وجود دليل يثبت تغيير الحالة التي كان عليها في الماضي، فالحكم الثابت في الزمان الماضي باقي في المستقبل، ولا يلغى إلا بوجود دليل يثبت تغييره وزوال حكمه، وهو في هذه الحالة دليل يمكن الاستدلال به، وقال ابن الأنباري: "اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء.

ولقد اعتبر السيوطي الاستصحاب دليلا، إذ يعد أحد الأدلة المعتبرة عنده، ومن أضعفها لوقوعها في المرتبة الرابعة من حيث أدلته، ولأنه تبنى رأي الأنباري فيه واغلب الظن أن الذي دفع غبن الأنباري و السيوطي للأخذ بدليل الاستصحاب أنهما شافعيان، فتأثرا بمذهبهما الفقهي⁽²⁾.

تاسعا/ قواعد الاستصحاب:

وللاستصحاب قواعد وهي:

¹ - ناصر محمد الفيتوري، استصحاب، مجلة العلوم الشرعية، كلية العلوم الشرعية، مسلاتة، الجامعة الأسمرية، العدد6، ص8.

² - أريج صالح شحادة أبو تيم، الأصول النحوية المحلف عليها بين القدماء والمحدثين دراسة تاريخية موازية، بحث قدم لنيل درجة الماجستير، تخصص لغة عربية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2018، ص35.

الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي

- 1- الاستصحاب دليل فقهي، ومصدر للاستنباط ولكنه اعمال الدليل لدليل قائم وإقرار لأحكام ثابتة لم يحصل تغيير فيه.
- 2- الاستصحاب تثبت عليه القواعد الثلاثة الآتية وقد صرح بها ابن جزم في أصوله وهي:
 - أ. أن ما ثبت ليقين لا يزول إلا بيقين مثله، فإذا ثبتت الزوجية فلا تزو إلا بأمر يقيني.
 - ب. إن ما ثبت حله لا يحرم إلا بدليل مغير، أو يأمر بغير صفاته فالعنب حلال يثبت حله إلا إذا تغيرت صفته.
 - ج. أن كل ما لم يقم فيه دليل شرعي، يبقى على حكم الأصل⁽¹⁾.

¹ - إيمان عمر محمد جاد الله، الاستصحاب بين أصول النحو وأصول الفقه، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، كلية العلوم والآداب، خميس مشيط، جامعة الملك خالد، 2019، المجلد 1، ص 148.

الفصل الثاني:الأدلة النحوية عند السيوطي

ملخص الفصل الثاني:

اعتمد النحاة على المصادر في دراستهم الأولية للنحو العربي، ومن بين النحاة نجد السيوطي قد تناول مجموعة من الأدلة النحوية وهي السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، ويتضح ذلك من خلال أن السيوطي قام بجمع الأدلة النحوية التي اعتمدها ابن جني والأنباري معاً، فذكر أدلة النحو الغالبة حيث قام بدراسة هذه الأدلة النحوية.

اعتبر السيوطي القياس ثاني الأدلة النحوية بعد السماع الذي اعتمد عليه في إثبات الأحكام النحوية، فقد عدة مصادر للقواعد المستنبطة من استقراء كلام العرب، وتظهر أهميته في كونه ممثلاً لأدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

المبحث الأول: الأنباري وجهوده النحوية

المبحث الثاني: الأدلة النحوية عند الأنباري

المبحث الأول: الأنباري وجهوده النحوية

يعتبر ابن الأنباري أحد أهم أئمة النحو في القرن السادس الهجري، وسوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى حياته وثقافته وشخصيته وآثاره.

أولاً/ التعريف به:

أ. اسم ونسب الأنباري:

هو عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، ويكنى ابن الأنباري بأبي البركات بكمال الدين، ولعل الكتابة جاءت من اعتقاد تلاميذه والمقربين منه بأنه مبارك، وأن من لازمه ضمن النجاح، وأما لقبه فقد يكون تعبيراً عما كان يتمتع به من كرم الخلق واستقامة المسلك والنزوع إلى الكمال في أعماله وتصرفاته⁽¹⁾.

ب. مولد الأنباري:

ولد الأنباري في الأنبار، وكان مولده في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسائة هجري⁽²⁾.

ثانياً/ حياة الأنباري:

يعد عصر الأنباري المئة السادسة للهجرة الذروة في ازدهار العلوم والآداب والتفنن في تدريسها والتألف فيها، بحيث لا نكاد نرى في العصور التي تلتها على

¹ - جميل إبراهيم علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، دراسة دكتوراه مقدمة إلى معهد الآداب الشرقية، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1977، ص52-53.

² - عفان محمد فالح المقابلة، التعليق في كتاب أسرار العربية عند الأنباري، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، تخصص اللغة العربية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، الأردن، 2015، ص9.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

غزارة التأليف والمؤلفين إبداعا يذكر أو عبقرية تلفت إليها النظر، فإذا اعتبرنا المئة السابعة بدء عصور الانحطاط لم تكن إلى خطأ⁽¹⁾.

ثالثا/ ثقافة ومكانة الأنباري العلمية:

يعد الأنباري من الأئمة في علم النحو، إذ كان إماما ذو ثقة فاضلا عالما زاهدا صدوقا ففيها مناظرا غزير العلم، ورعا عابدا تقيا عفيف لا يقبل من أحد شيئا، خشن العيش والمأكل لم يتلبس من الدنيا بشيء، سكن ببغداد من صباه غلى أن حوفي فيها، وتفقه على مذهب الشافعي على ابن الرزاز بالمدرسة النظامية، حتى برع وصار معتمدا للنظامية، وكان يعقد مجلس الوعظ، ثم قرأ اللغة على الشيخ أبي منصور الجواليقي، ولازم الشجري ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه، حيث برع في الأدب حتى صار شيخ وقته ودرس في المدرسة النظامية النحو مدة، ثم انقطع في منزله مشغلا بالعلم والعبادة⁽²⁾.

رابعا/ آراء العلماء في ابن الأنباري:

لقد نجد العديد من الثناء الجميل عليه، حيث يصف ابن كثير زهده ودينه قائلا عنه إنه: "الفقيه العابد الزاهد، كان خشن العيش، ولا يقبل من أحد شيئا، ولا من الخليفة"⁽³⁾.

حيث يقوم بوصفه أيضا صاحب الذهب فيرى بأنه كان زاهدا عابدا مخلصا ناسكا، تاركا للدنيا⁽⁴⁾ ويصف صاحب وفيات الأعيان علمه، فيقول: "من الأئمة المشار غليهم في علم النحو" ويذكر اشتغاله بالتدريس، فيقول: "فقد اشتغل عليه

1 - أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص5.

2 - عفان محمد فالح المقابلة، التعليق في كتاب أسرار العربية عند الأنباري، ص10.

3 - أبي البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص11.

4 - ينظر: أبي البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص11.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

خلاف كثير، وصاروا علماء وكتبه كلها نافعة، وكان نفسه مباركا، ما قرأ عليه أحد إلا تمين"⁽¹⁾.

خامسا/ طائفة من أشعار ابن الأنباري:

لقد امتاز ابن الأنباري ببراعته في الشعر، ويرى عنه السبكي وله شعر حسن كثيرا⁽²⁾.

وقدر ديا له صاحب الوفيات شعرا في فضل العلم يقول فيه:

العلم أوفى حلية ولباس

والعقل أوفى جنة الأكياس

كن طالب للعلم تحي

وإنما جعل الفتى كالموت في الأرماس

ومن العلوم عن مطامع

كلها لتري بأن العز عز الباس

والعلم ثوب والعفاف طرازه

ومطامع الإنسان كالأدناس

والعلم نور يهتدي بضياؤه

وبه ليسود الناس فوقا⁽³⁾

1 - أبي البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص 11.

2 - ينظر: أبي البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص 12.

3 - أبي البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص 12.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

سادسا/ شيوخ وتلاميذ ابن الأنباري:

تذكر المصادر أن ابن الأنباري كان ذو ثقافة متنوعة المنابت والأصول، فقد جمع مادته العلمية والثقافية من مصادر متنوعة، على أيدي علماء مختصين وإن اختلفت اختصاصاتهم.

ومن ذلك أنه قرأ الفقه بالمدرسة النظامية على أبي منصور سعيد ابن الرزاز وعلى من بعده، ثم قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، ولازم الشريف ابن الشجري حتى برع وصار من المشار عليهم في النحو وقيل: "لم يكن ينتمي في النحو إلا إليه"⁽¹⁾.

سابعا/ مؤلفات ابن الأنباري:

لقد تنوعت وتعددت مؤلفاته نظرا لتنوع ثقافته اللغوية والأدبية، فقد صنف تصانيف مفيدة في اللغة، إذ صنف في النحو كتاب أسرار العربية، وهو كتاب سهل المأخذ كثيرا الفائدة، وله كتاب الميزان في النحو أيضا.

وله كتاب طبقات الأدباء ومن مؤلفاته المشهورة الإنصاف في مسائل الخلاف⁽²⁾، ومن مؤلفاته ابن الأنباري نجد أيضا:

- حواشي للإيضاح
- لمع الأدلة
- البلاغة في الفرق بين المذكر و المؤنث
- غريب إعراب القرآن
- هداية الزاهب في معرفة المذاهب

1 - محمد فلاح محمد الغزال، الأدلة الملحقة بالأصول النحوية بين ابن جني وابن الأنباري، ص 8.

2 - المرجع نفسه، ص 8.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

- عقود الإعراب
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء
- وغيرها من مؤلفاته العديدة والمتنوعة(1)

ثامنا: وفاة ابن الأنباري

كانت وفاته ليلة الجمعة تاسع شعبان من سنة سبع وسبعين وخمسمائة يوم الجمعة ببغداد(2).

1 - محمد فلاح محمد الغزال، الأدلة الملحقة بالأصول النحوية بين ابن جنى وابن الأنباري، ص 8.
2 - المرجع نفسه.

المبحث الثاني: الأدلة النحوية عند الأنباري

اعتمد الأنباري في دراسته للنحو العربي على مجموعة من الأدلة النحوية وهي النقل، القياس، استصحاب الحال.

1- النقل:

أدلة النحو التي اعتمدها الأنباري نجد النقل أو ما يعرف بالسماع.

أ. لغة: ما سمعت به فشاغ وتكلم به، وكل ما التذته الأذن من صوت حسن سماع⁽¹⁾.

ب. اصطلاحاً: يعرف أصحاب أهل الاصطلاح النقل أو السماع بأنه الكلام الذي اتفق على فصاحته ككلام الله ونبيه⁽²⁾. بينما نرى في تعريف الأنباري "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة".

1- أقسام النقل:

ينقسم النقل إلى قسمين متواتر وآحاد:

أ- المتواتر: هو القرآن الكريم، وما تواتر من الحديث الشريف، وكلام العرب

من شعر ونثر، وهذا القسم دليل قط من أدلة النحو، يفيد اليقين ولا مجال للشك فيه، وقال ابن الأنباري: "اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين، تواتر وآحاد، فأما

1 - ابن منظور، لسان العرب، ص288.

2 - يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري، ارتقاء السادة في علم أصول النحو، ص14.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة، وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو العربي"⁽¹⁾.

ب- الآحاد: هو ما تفرد بروايته بعض الناس، وقل عن حد التواتر ويعتبر

دليل يؤخذ به في اللغة على أشهر الآراء، ولكن ليس بدليل قطعي بل هو دليل ظني، ولا يقوى إلى درجة اليقين إلا بقرائن أخرى تعضده، قال ابن الأنباري: "وزعم بعضهم أنه إذا اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن"⁽²⁾.

ثالثاً/ مصادر النقل:

وللنقل مصادر وهي:

1- القرآن الكريم:

وهو كتاب الله عز وجل المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد تكفل الله تعالى بحفظه بقوله تعالى: "أنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون" الحجر:9. وليس هناك كتاب نال ما ناله القرآن الكريم من التوثيق والعناية والحفظ والدراسة، فهو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، فليس هناك شك في أنه ذروة الفصاحة العليا في أنقى أصالتها"⁽³⁾.

2- الحديث النبوي الشريف:

1 - محمد خان، أصول النحو العربي، ص28.
2 - محمد خان، أصول النحو العربي، ص28.
3 - إبراهيم رحمان حميد الأركي، زينب محمد صالح خوشنار، السماع عند الدكتور عبد العال سالم مكرم، مجلة ديالي، جامعة ديالي، العدد67، 2015، ص3.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

يعتبر المصدر الثاني بعد القرآن الكريم من مصادر النقل، وبذلك فيقتضي المنهج الحق أن يأتي الحديث النبوي بعد القرآن الكريم في الاحتجاج به، متقدما على سائر كلام العرب شعره ونثره فليس بعد القرآن الكريم كلام عربي أبلغ من الكلام النبوي، ولا أفصح من ألفاظه ومفرداته وتركيبه، ولا أصح ولا أقوم من معانيه ودلالاته، ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم مبلغ عن ربه، كما قال تعالى: "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى" النجم:3.

ويعتبر الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب على الإطلاق لأنه من قريش وهي أفصح قبائل العرب بالاتفاق، وقد ولد عليه الصلاة والسلام ونشأ في مكة وهي موطن قريش، كما أنه صلى الله عليه وسلم استرضع في بني سعد بن بكر وهو أصل بادية عربية نقية.

وبذلك يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد جمع أسباب كمال الفصاحة والبيان وطلاقة اللسان من أطرافها، وكان القرآن زاده الأعظم الذي منحه مرتبة بلاغية عالية فأتاه الله جوامع الكلام حتى صار أسلوبه تاليا لأسلوب القرآن في الإبداع والإفصاح⁽¹⁾.

3 - كلام العرب:

يعتبر المصدر الثالث بعد الحديث النبوي الشريف ويشمل كلام العرب إما شعرا أو نثرا، وبذلك فإن كلام العرب يشمل الشعر والنثر مما قالت العرب المحتج بهم، والشعر ديوان العرب وهذا ما نجده في كلام عمر رضي الله عنه كان الشعر علم قول لم يكن لهم علم أصبح منه، فيه أخبارهم وأيامهم وأفراحهم وأحزانهم

¹ - حاتم مصباح محمد فارس، السماع بين مدرسة البصرة والكوفة حتى القرن الرابع هجري (دراسة وصفية تطبيقية على الحال والاستثناء والتصغير)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، جامعة الأقصى، غزة، 2015، ص56.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

وأخلاقهم، وقد اعتمدوا على نقله بالرواية الشفوية، فكان لكل شاعر رواية، ولكن مع تقادم الزمن دخله شيء من النسيان والتغيير، وضاع جزء منه⁽¹⁾.

ويكاد النحاة يقتصرون على الشواهد الشعرية، ويكثر من مبالغائها، حتى قيل: "كان أبو مسحل: يروي عن علي بن المبارك أربعين ألف بيت شاهد في النحو، وكان الأنباري يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد شعري في القرآن".

وقد روي أن بعض الأشعار دوت، فذكرت كتب التاريخ أن الملك النعمان بن المنذر كان عنده ديوان الفحول، فيما مدح وأهله، وإن الوليد ابن يزيد جمع أشعار العرب وأنسابهم مستعينا بما كان عند حماد الرواية وجناد بن واصل من كتب ودواوين، وكان للوليد بن عبد الملك كاتب يكتب له المصحف والأشعار والأخبار⁽²⁾.

وإذا كان النحاة قد استخدموا الشعر شواهد لقواعدهم فإنهم قد اشترطوا في قبوله أن يكون:

- منتميا إلى عصر الفصاحة منذ الشاعر المهلهل إلى الشعر إبراهيم بن هرمت.
- معلوم القائل.
- مطردا وهذا شرط البصريين⁽³⁾.

رابعاً/ شروط النقل:

1- الناقل:

اشترط العلماء في الناقل أن يكون⁽⁴⁾:

1 - ينظر: محمد خان، أصول النحو العربي، ص36.
2 - محمد خان، أصول النحو العربي، ص36-37.
3 - المرجع نفسه، ص37.
4 - المرجع نفسه، ص50.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

- منتسب إلى القبيلة التي تنتمي إلى القبائل الفصيحة.
- غير متأثر بلغات غير فصيحة كلغات النحو والأعاجم.
- عارف بلغته الفصحى التي يرويها، وبحدودها المكانية والزمانية.
- عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، أي ليس فاسقاً أو ممن يتدين بالكذب كالخطابية، وهذه الشروط لم يحقق فيها كل النحاة، وإذا كانت العدالة شرطاً لازماً، فهي شرط في الراوي، وليس في العربي القائل.
- متواتر أي يبلغ عدد النقلة حداً لا يجوز فيه على مثلهم الكذب، منقلة القرآن والسنة وكلام العرب، وهذا دليل قطعي من أدلة النحو.

1- المنقول:

يشترط العلماء في المنقول أن يكون (1):

- منتمياً إلى بيئة الفصاحة المحددة في المكان والزمان.
- صحيح السند، فإن انقطع فهو المرسل، وذهب بعض العلماء إلى الاستشهاد بالمرسل.
- معلوم الناقل، فإن جهل، فهو المجهول، وقد أخذ به كثير من العلماء أسوة بها ورد في كتاب سيوبه (ورد فيه المجهول قائله).
- خالياً من لغة الحواظر أو التخوم أو الأعاجم.
- موافقياً للقياس، فإن وافقته فهو المطرد، وإن خالفه فهو الشاذ (2).
- حالات المنقول أربعة أضرب: للنقل حالات وهي (3):
- مطرد في القياس والسماع معاً كرفع الفاعل والمبتدأ، وهذا أقوى مراتب الكلام.

1 - محمد خان، أصول النحو العربي، ص 50

2 - المرجع نفسه، ص 51.

3 - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

- مطرد في القياس شاذ في السماع مثل الماضي من يذر ويدع.
- مطرد في السماع شاذ في القياس نحو استحوذ واستصوب، والقياس الإعلال (استحاذ واستصاب).
- شاذ في القياس وفي السماع كقولهم: ثوب مصون وفرس مقوود. والسماع والقياس مصون وقود.
- 1- المنقول إليه: للمنقول إليه شروط أولاً نبدأ بتعريف المنقول إليه وهو اللغوي أو النحوي، أو دارس اللغة عموماً، وكتب التراث لا تخصص له فصلاً، ولا تحدد ما يشترط فيه بصفة مستقلة، إنما أن نستنتج ذلك مما هو مثبت في مؤلفاتهم⁽¹⁾.

وأهم شروط المنقول إليه وهي⁽²⁾:

- الكفاءة العلمية
 - القدرة على الاستنباط
 - الحذر والاحتياط
- فإذا انتهت مرحلة السماع، وتم جمع المسموع وتدوينه قام اللغوي بالاستقراء، وبذلك تنتهي المرحلة الحسية، وتبدأ مرحلة التجريد وهو استخراج المعقول من المحسوس، وقد اعتمد النحاة تجريدهم ثلاثة مبادئ وهي⁽³⁾:

- استصحاب الحال
- القياس
- الضبط المنهجي

1 - محمد خان، أصول النحو العربي، ص 52.

2 - المرجع نفسه، ص 52.

3 - المرجع نفسه، ص 50.

خامسا/ القياس:

يعتبر القياس أدلة من الأدلة النحوية التي اعتمدها الأنباري حيث أن القياس هي مساواة فرع الأصل في علة حكمه، ويقتضي القياس عدة لعل أهمها⁽¹⁾:

- وجود شيئين على الأقل يكون أحدهما معيارا للآخر أي أصلا وآخر فرعا.
- المقارنة بين شيئين فلا فائدة لوجودهما إذا لم تحصل مقارنة بينهما للتقريب.
- وجود شبه بين الشيئين، فلا يمكن أن نقارن بين شيئين لا علاقة بينهما، وهذا يعني يعتبر القياس إجراء عمليا عماده المقارنة لتقدير وجه الشبه الموجود بين شيئين ومعرفة منزلة أحدهما بالنسبة إلى الآخر.

سادسا/ أنواع القياس:

وللقيام أنواع وهي:

1- قياس العلة:

حيث يقوم الأنباري بتعريف قياس العلة بقوله: "أن رد حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، نحو حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد".

وكثير من الباحثين خصوصا المحدثين منهم خليط بين هذا النوع من القياس وقياس الشبه، لكن التفريق بينهم يكون بحسب ما استنتجنا من كلام العلماء بأمرين إثنين لا بد من أن يجتمعا معا.

¹ - محمد خان، أصول النحو العربي، ص60.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

أن يكون المقيس عليه أصلاً والمقيس فرعاً، ونقصد بالأصالة والفرعية هنا الأسبقية في الوضع، فيكون الأصل اسبق من الفرع في اكتساب الحكم⁽¹⁾، أن تكون العلة التي وجدت في الفرع هي نفس العلة التي أكسبت الأصل الحكم. وهذان الشرطان موجودان في مثال الأنباري الذي ذكرناه أولاً، فالفاعل أصل، ونائب الفاعل فرع، والعلة التي أكسبت الفرع الحكم هي التي أكسبت الأصل الحكم⁽²⁾.

2- قياس الشبه:

وهو النوع الثاني من أنواع القياس حيث يرى الأنباري قياس الشبه أنه يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، ففي قياس الشبه لا نبحث في المقيس عليه عن العلة التي من أجلها اكتسب الحكم ثم نبحث عنها بعد في المقيس، بل نبني القياس على مجرد الشبه بينهما⁽³⁾.

3- قياس الطرد:

ينقسم القياس إلى قسمين إلى قسمين هما قياس طرد وقياس عكس

أ. قياس الطرد: وهو ما اقتضى إثبات الحكم في الفرع لثبوت علة الأصل فيه.

¹ - البشير العوني، القياس أصلاً من أصول الاستدلال النحوي عند ابن ولاد في الرد على المبرد، مجلة الباحث، جامعة القرويين، مراكش، المغرب، العدد 01، 31-05-2019، المجلد 11، ص 162.

² - المرجع نفسه.

³ - ينظر: البشير العوني، القياس أصلاً من أصول الاستدلال النحوي عند ابن ولاد في الرد على المبرد، ص 188.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

ب. قياس العكس: هو ما اقتضى نفي الحكم عن الفرع لنفي علة الحكم فيه، ومثال هاذين القسمين يوضحه ابن تيمية في قوله: "وما أمر الله به من الاعتبار في كتابه يتناول قياس الطرد وقياس العكس، فإنه لما أهلك المكذبين للرسول بتكذيبهم، كان من الاعتبار أن يعلم أن من فعل" (1).

سابعاً/ أركان القياس:

وللقيام بأربعة أركان وهي:

1- المقيس عليه:

ويطلق عليه الأصل وهو المسموع من الكلام العربي الفصيح وشرطه أن يرد بكثرة عن العرب، فيخرج عن النور أو الشذوذ، وأن يكون موافقاً للقياس بمعنى موافقته لقاعدة نحوية (2).

ويرى النحاة أن المقيس عليه هو ما نقل من نصوص عن العرب المحتج بلغتهم إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وإما نطق أو كتابة وهو المعول والمعتمد في بناء المقيس ويقول فيه علي أبو المكارم: "المقيس عليه عند النحاة هو النص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم سواء كان النقل سماعاً أو رواية، مشافهة أم تدويناً" (3).

ويرى تمام في كتبه الأصول أن المقيس عليه هو ذلك المطرد سواء أكان أصلاً أم فرعاً (4).

1 - البشير العوني، القياس أصلاً من أصول الاستدلال النحوي عند ابن ولاد في الرد على المبرد، ص 163.

2 - محمد خان، أصول النحو العربي، ص 74.

3 - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 108.

4 - تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، دقة اللغة، البلاغة)، ص 156.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

ولا بد من ان تتوافر في المقيس عليه شروط وهي:

- لا بد أن يكون الأصل مبنيا على الكثرة النسبية لغيره في الموضوع نفسه.
 - لا يصح القياس على الشاذ نطقا ولا تركا، فلا يصح القياس على الشاذ نطقا وإن كثر، مثلا في النسبة إلى قریش وثقيف في قولهم (قرشي) و(ثقيفي) لأن القياس عدم حذف اللام الصحيحة مثل: ردين(رديني).
 - لا يقاس على الشاذ تركا، فقد استغنت العرب عن ماضي (يذر) وعودته(يذر) فلا يقاس الاستغناء عن ماضي (يذن) و (يقف)⁽¹⁾.
- 1- المقيس:**

ينطلق عليه الفرع، وله صورتان الأولى أن يكون مجهول الحكم غير منقول عن العرب فيقاس عن المنقول عنهم إلا أن ما قيس على كلام العرب هو من كلام العرب.

وثانيهما أن يكون المقيس معلوم الحكم، فيؤكد النحاة هذا الحكم بإلحاقه بأصل مشابه له في الحكم، ويجعلون وجه المشابهة علة كإلحاق نائب الفاعل بالفاعل بعللة الإسناد فيكون الرفع، ويشترط في المقيس أن يرتبط بالمقيس عليه بعللة تؤدي إلى تمتع المقيس بحكم المقيس عليه⁽²⁾.

ويرى نحاة آخرون أن المقيس هو المحمول على كلام العرب تركيبا أو حكما ألا ترى أنك إذا سمعت قام زيد أجزت⁽³⁾، وللمقيس نوعان:

- إما أن يكون استعمالا يتحقق القياس فيه فيكون بناء الجمل التي لم تسع من قبل على نمط جمل سمعت.

1 - سميرة رجم، محاضرات في أصول النحو، ص9.

2 - المرجع نفسه، ص10.

3 - سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص25.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

- وإما أن يكون حكماً نحويًا نسب من قبل إلى أصل مستنبط من المسموع كما في:

- إعراب الفعل المضارع على إعراب اسم الفعل.

- إعمال "ما" على إعمال "ليس".

- جزم الأفعال على جر الأسماء.

- رفع نائب الفاعل على رفع الفعل.

- بناء الأسماء على بناء الحروف⁽¹⁾.

2- الحكم:

يعتبر الحكم الركن الثالث من أركان القياس، وقد وصفه الباحثين بأنه ثمرة القياس ونتيجته العملية، لأن عملية إحقاق المقيس بالمقيس عليه لو لم يترتب عليها إعطاء حكم الأصل للفرع لبطلت العملية القياسية بأسرها لأنه لا قياس بلا حكم⁽²⁾.

ولقد أورد السيوطي مسألتين مهمتين تتعلق بالحكم .

- المسألة الأولى تقسيم الحكم إلى قسمين: أحدهما حكم ثبت استعماله عن العرب الآخر حكم ثبت بالقياس والاستنباط.

- المسألة الثانية حكم القياس على الأصل المختلف في حكمه⁽³⁾: بدأ السيوطي في المسألة الأولى بحديثه أن ما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب وهل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط⁽⁴⁾.

1 - محمود قدوم، القياس في النحو العربي (قضايا نظرية ومسائل تطبيقية)، د ط، دب، كلية العلوم الإسلامية، جامعة براءن، تركيا، دس، ص15.

2 - محمد سالم صالح، دراسة في فكر الأنباري، ط1، مصر، القاهرة، دار السلام، 2008، ص

3 - ينظر: جلال الدين عبد الرحمان ابن أبي بكر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص69.

4 - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

ظاهرة كلامهم نعم ومعنى ما قاله السيوطي: أن هناك إجماعاً على أن الحكم إذا ثبت استعماله عن العرب كان القياس عليه مما لا خلاف فيه كرفع نائب الفاعل قياساً على الفاعل والذي نلاحظه في هذا المثال أن الحكم مستفاد فيه من استعمال العرب فلا خلاف بين العلماء في جواز، أما إذا كان الحكم مما ثبت بالقياس والاستنباط فالظاهر من كلامهم أنه كسابقة يجوز القياس عليه.

ومن الأمثلة الدالة على أن الحكم الثالث بالقياس والاستنباط يجوز القياس عليه، قياس الصفة المشبهة على اسم الفاعل في الحكم ثبت لاسم الفاعل بالاستنباط والقياس وليس بإجماع العرب، وهذا الحكم هو أن اسم الفاعل لا يتحمل الضمير إذا جرى على غير من حوله وهذا الحكم ثابت بالاستنباط وتقاس الصفة المشبهة عليه، ويثبت لها حكم اسم الفاعل⁽¹⁾.

ويقول ابن جني ويتبعه السيوطي في هذه المسألة أن عندنا أصلاً مقياس عليه، وهو اسم الفاعل وعندنا فرع مقيس وهو الصفة المشبهة وعندنا حكم ثابت لأصل المقيس عليه، وهو وجوب إبراز الضمير في اسم الفاعل.

إذا جرى على غير ذلك من حوله، وهذا الحكم إنما هو ثابت بالاستنباط والقياس على الفعل الرفع الاسم الظاهر حيث لا تلحقه العلامات الدالة على التشبيه أو الجمع وجاز القياس عليه فدل ذلك على أنه يجوز أن يقاس ما ثبت بالقياس والاستنباط⁽²⁾.

1 - جلال الدين عبد الرحمان ابن أبي بكر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 69.

2 - المرجع نفسه، ص 70.

3- العلة:

تعتبر الركن الرابع من أركان القياس بعدد الحكم فهي تبرر ذلك الحكم والنحاة يعللون لإعرابهم بالعلة الظاهرة أو المقدره مثل ذلك: ما حكم نائب الفاعل؟ فالفاعل هنا أصل ونائب الفاعل فرع، والعلة الموجبة لقياس الثاني على الأول هي الإسناد، وحكم الفاعل الرفع فيكون حكم نائب الفاعل الرفع أيضا(1). وبذلك تعتبر العلة عنصرا أساسيا في عملية المقايسة وإنما سبب الظاهرة المدروسة(2).

وللعلة ارتباط بالأصل، لأن ما جاء على أهله لا يسأل عن علته، ولأن من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، ولقد وفر في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون على ما يقولون وأنهم كانوا يعلنون بعض ما يقولون، ومن ثم جعل النحاة نص العربي على العلة و إيمائه إليها مسلكا من مسالك العلة(3). وللعلة النحوية أقسام وهي: حيث لقيت العلة النحوية عناية فائقة، حيث توسعت الدراسة فيها وقسمت العلة إلى ثلاثة أقسام:

أ. العلل التعليمية:

هي التي توصل بها إلى تعلم كلام العرب لأن لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا وغنما سمعنا بعضها فقسنا عليه نظيره، ومثال ذلك أنا لم سمعنا (قام زيد فهو قائم) عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب(4).

ولقد عرف الزجاجي العلل التعليمية "بأنها هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب"، كأن نقول: الفاعل مرفوع لأنه مسند إليه أو نائب فاعل، لأننا

1 - محمد خان: أصول النحو العربي، ص 89.

2 - المرجع نفسه.

3 - تمام حسان، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، فقه اللغة، البلاغة)، ص 161.

4 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط 5، بيروت، دار النفائس، 1986، ص 64.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

سمعنا هكذا من العرب، فهذه العلل وسائل ضبط لكلام العرب، وهي ضرورية لكل متعلم للنحو⁽¹⁾.

وتعتبر العلة التعليمية ملامح من ملامح الشبه الذي يقرب بين شيئين، فيجعلهما تحت حكم واحد، وبذلك تستمر اللغة وتتجدد وفق نظامهما الأصيل، فيتصل الأحرق بالسابق من دون عناء⁽²⁾.

ب. العلل القياسية:

وهي العلل التي لم يقوم الزجاجي لتعريفها، وإنما أعطى لها مثالا بقوله ولم يجب أن تنصب (إنّ) الإسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا و المرفوع مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعول على فاعله نحو ضرب أخاك محمد⁽³⁾.

ج. العلل الجدلية السطرية:

قام الزجاجي بتعريفها حيث تعني هي كل ما يعتل به في باب "إنّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أية جهة شابعت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية؟ أبالحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ فيقال مثلا فيها ثلاثة أحرف أو أربعة، والأفعال كذلك، وهذه خطوة ثالثة حول البحث في الأسباب وهو توغل شديد في البحث النحوي⁽⁴⁾.

د. مسالك العلل: وللعلة مسالك وهي: (5)

1 - محمد خان، الأصول النحو العربي، ص 90.

2 - المرجع نفسه.

3 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص 65.

4 - ينظر: محمد خان، أصول النحو العربي، ص 91.

5 - يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو،

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

- الإجماع: بأن يجمع أهل العربية علة هذا الحكم كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصود التعذر.

- النص: بأن ينص العربي على العلة قال أبو عمر "سمعت رجلا من اليمن يقول: فلا لعوب جاءته كتاب فاحتقرها" فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليست بصحيفة.

- الإيماء: كما روي أن قوما من العرب أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال: من أنتم؟ نحن بنو غيان فقال: بل أنتم بنور شدان أشار إلى الألف والنون دون أن يتكلم.

- السير والتقسيم: وهو بأن يذكر جميع الوجوه المحتملة ثم يسرحه، أي يختبرها فيبقى ما يصلح وينفي ما عداه طريقة كما رأينا في الاستدلال على إسمية "كين" (1).

- المناسبة: ويلحق فيها الفرع بالأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل كحمل نائب الفاعل على الفاعل المناسبة الإسناد بينهما بالإعراب مثل ما أحسن زيدا ولا تأكل السمك وتشرب اللبن فكر معنى في العبارتين إعراب خاص بميزة عن المعنى الآخر (2).

- الشبه: وهو ان يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي

ص79.

1 - المرجع نفسه، ص80-81.

2 - يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو،

ص82.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

علق عليها الحكم في الأصل كإعراب المضارع حملا على إعراب الإسم لشبهه له في دخول لام الابتداء عليه كدخولها على الإسم ولوقوعه موقع الإسم في كالإخبارية ولموافقته الإسم الفاعل الصحيح في الحركات والسكنات⁽¹⁾.

ثامنا/ أقسام القياس:

للقياس في اللغة العربي أربعة أقسام وهي:

- حمل فرع عن الأصل
- حمل أصل على فرع
- حمل نظير على نظير
- حمل ضدّ على ضدّ

حيث يسمى الأول والثالث بقياس المساوي، والثاني يسمى بقياس الأولي والرابع بقياس الأذن، فالأول كحمل الجمع على المفرد إعلالا وتصحيح، كقيم وريدم وزوجة.

والثالث إما لفظ كزيادة "إن" بعد "ما" المصدرية الظرفية والموصولة حملا على "ما" الثانية، ودخول لام الابتداء "ما" النافية حملا على "ما" النافية ودخول لام الابتداء على النافية حملا على "ما" الموصولية وتأکید الفعل "لا" النافية حملا النافية، حملا على "دراك" وبناء "حاشا" الاسمية حملا على الحرفية، وإذا تاء الحرف المقارب في المخرج.

¹ - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 200-201.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

إما عن نحو غير قائم الزيدا، وإهمال "أن" المصرية حملا على "ما" وإما اللفظ والمعنى كحمل التفضيل على التعجب في عدم رفع الظاهر وحمل التعجب عليه في التصغير لا تفارقهما وزنا وأصالة وزيادة(1).

أما الثاني ومن حمل الأصل على الفرع تشبيها له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل تجويز في قولك: "هذا الحسن الوجه" أن يكون الجر في الوجه تشبيها بالشارب الرجل الذي إن جاز فيه الجر تشبيها (بالحسن الوجه)(2).

تاسعا/ أهمية القياس:

للقياس أهمية إذ يعتبر فطرية عقلية يقوم بها أفراد الجماعة اللغوية كبيرهم وصغيرهم على سواء، بل إن البحوث الحديثة أكدت أن اكتساب اللغة يقوم على أساسها وبذلك فإن القياس هو عملية إبداعية من حيث أنه يضيف إلى اللغة صيغا وتراكيب لم تعرفها من قبل ويعتبر أنه عملية محافظة لأن هذه الصيغ والتراكيب في الغالب على مثال معروف(3).

فالقياس ركيزة أساسية مبني عليها النحو لأن النحو كله قياس، ولا يمكن التخلي عنه إذ يقول الأنباري في كتابه لمع "الأدلة": أعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس" فإن قيل: "نحن لا ننكر النحو لأنه أثبت استعمالا ونقلا لا قياسا عقلا" قلنا: هذا باطل لأن أجمعنا على أنه إذا قال العربي "كتب زيد" فإنه يجوز ان يستند هذا الفعل إلى كل إسم مسمى تصح منه

1 - يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ص 65-66.

2 - محمد نجار، الإيضاح في شرح الاقتراح، ط1، دمشق، سوريا، دار الحكم، 1989، ص 193.

3 - محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1995، ص 23.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

الكتابة سواء كان عربيا أو أعجميا نحو زيد وعمر وبشير وأردشير إلى يدخل تحت الحصر بطريق النقل محالا(1).

وإذا بطل أن يكون النحو زاوية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا، والسر في ذلك هو ان عوامل الألفاظ يسيرة محظوظة أدى ذلك ألا يعني ما تخص بما لا يخص، وبقي كثير المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل فلذلك وجب أن يوضع القياس وضعا عقليا لا نقليا(2).

ويعتبر الاستصحاب من الأصول المشتركة بين النحويين و الفقهاء، ولقد تأثر كل منهما بالآخر، والاستصحاب من الأدلة المعتبرة عند النحويين والفقهاء على حد سواء، إلا أنه ليس في قوة الأدلة الأخرى ولا يلجأ إليه إلا حيث لا دليل، ويذهب بعض النحويين أن الاستصحاب عن ابن جزم هو "الفرض على الجميع الثبات على ما جاد به النص حتى يأتي نص" والاستصحاب في قول الآمدي: "هو ما تحقق وجوده أو عدمه في حالة من الأحوال فإنه يستلزم ظن البقاء"(3).

وعد أبو البركات الأنباري الاستصحاب ثالث أصل من أصول النحو، وعدة من الأصول المعتبرة، لأن ابن جني ذكر النحو وجعلها السماع و القياس والإجماع، وابن الأنباري لم يرتض الإجماع وذكر بدله الاستصحاب قال: "والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة"(4).

عاشرا/ استصحاب الحال:

1 - أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص98.

2 - المرجع نفسه، ص29.

3 - تمام حسان، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب(النحو، فقه اللغة، البلاغة ص107.

4 - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

من الأدلة النحوية التي اعتمدها الأنباري نجد استصحاب الحال، ويعتبر هذا الدليل لم تقدم له بحوث كافية لأن هناك من أسقطه في ذكره لمصادر القواعد النحوية، فلم يعطه المؤلفون حقه من العناية في عرضهم لأصول النحو، فهم يكتفون بشرح المصطلح، لأن الاستصحاب لم يكن واضحاً عندهم، وقد حاول تمام حسان الكشف عن تفاصيل هذا الدليل فقد رتب الخطة النحوية متوسطاً بين السماع والقياس، لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع، ويعرف المطرد من الشاذ، وحين رأى النحاة الحرف الواحد تتعدد صورته بحسب موقعه مما جاوره من الحروف كان عليهم أن يخرجوا أصلاً لهذه الصور وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولاً عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب، كما أن الكلمة تتغير صورها بحسب تعريفها⁽¹⁾.

1- أنواع الاستصحاب عند الأصوليين:

يعد التتبع والاستقراء للاستصحاب نجد ان له أنواع عند الأصوليين:

أ. استصحاب البرأة الأصلية:

هي استصحاب العدم الأصلي المعلوم، وذلك كبرأة الذمة من التكليف حتى يقوم دليل على التكليف، فإذا لم يقد دليل على التكليف كانت الأمور مباحة تناولها في حق الإنسان ويقول الإمام الشيرازي في بيان مفهوم استصحاب البرأة الأصلية ما نصه: "استصحاب حال العقل وهو طريق صحيح يفرع إليه المجتهد عند عدم الدليل الشرعي، مثل أن يقول الشافعي في الوتر: إنه ليس بواجب، لأن الأصل براءة الذمة وفراغ الساحة، وطريق اشتغالها الشرع، وقد طلبت في أصول الشريعة فلم أجد ما يدل على اشتغال الذمة بالوتر، فوجب البقاء على حكم

¹ - ينظر: تمام حسان، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، فقه اللغة، البلاغة)، ص107.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري

الأصل، لأن الوجوب بالشرع، فإذا لم يرد به الشرع فلا وجوب ومن قال: أن ذلك واجب احتاج إلى دليل شرعي بوجوب الانتقال من هذا الأصل إلى الشرع"⁽¹⁾.

ت. استصحاب الحكم الشرعي (استصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعي):

ان استصحاب الدليل مع احتمال المعارض إما تخصيصاً إن كان الدليل ظاهراً، أو نسخاً عن كان الدليل نصاً، فهذا أمر معمول به بالإجماع، وقد اختلف في تسميته هذا النوع بالاستصحاب، وهذا ما يسميه ابن القيم "استصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعي".

فأثبتته جمهور الأصوليين ومنعه المحققون منهم إمام الحرمين في البرهان، وابن السمعاني في القواطع لأن ثبوت الحكم فيه من ناحية اللفظ، لا من ناحية الاستصحاب⁽²⁾.

ج. استصحاب الحكم الثابت بالإجماع في محل النزاع:

لقد عرفته الهندي بأنه: "يحصل الإجماع على حكم في حال فيتغير الحال، ويقع الاختلاف فيستصحب حال الإجماع من لم يقل بغير الحال"⁽³⁾.

يقول الشافعي: "في المتيمم إذا رأى الماء في أثناء الصلاة فإنه لا يبطل تيممه ولا صلاته، لأننا أجمعنا على صحة إحرامه وانعقاد صلاته قبل وجود الماء، فوجب أن يبقى الحكم إلا أن يقوم الدليل على الانتقال منه"⁽⁴⁾.

1 - مكانة الاستصحاب وقوته:

¹ - كامل صبحي كامل صلاح، الاستصحاب وأثره في الأحكام الفقهية، مجلة الحكم، جامعة أحد القرى، مكتبة المكرمة، العدد 03، يناير، يونيو 2015، ص 250.

² - المرجع نفسه، ص 251.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - المرجع نفسه.

الفصل الثالث:الأدلة النحوية عند الأنباري

إن الاستصحاب مبني على العلم أو الظن بعدم وجود الدليل المغير، وعليه فالاستصحاب يعتبر من آخر الأدلة وآخر مدار الفتوى وأضعف الأدلة فلا يصار إليه إلا بعد أن لا يوجد دليل من الكتاب أو السنة، أو الإجماع، أو قول الصحابي كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، مما يدل على ضعفه مرات.

– أنه أدنى دليل مغير يمكن أن يرجع إليه.

– أنه مبني على العلم أو ظن بعدم وجود الدليل المغير وهذا ينبني على قوة

المجتهد وسعة علمه وكثرة البحث والطلب في أدلة الشريعة وهذا لا يأتي لكل مجتهد فقد خفيت كثير من الأدلة على كبار المجتهدين من الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم ولم يطلعوا عليها.

قال الشوكاني: "وهو آخر مدار الفتوى، إن المفتي إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب، ثم في السنة، ثم في الإجماع، ثم في القياس، فإذا لم يجد يأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات، فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاؤه، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم ثبوته"⁽¹⁾، وقال البعلي: "الاستصحاب ذكره المحققون إجماعاً"⁽²⁾.

واعتبر ابن بدران الاستصحاب من الأصول المتفقة عليها وهي الكتب والسنة والإجماع والاستصحاب مع ذكره لخلاف الحنفية فيه⁽³⁾.

ملخص الفصل الثالث:

1 - كامل صبحي كامل صلاح، الاستصحاب وأثره في الأحكام الفقهية، ص 249..
2 - المرجع نفسه.
3 - المرجع نفسه، ص 249.

الفصل الثالث:الأدلة النحوية عند الأنباري

تناول الأنباري في دراسته للنحو العربي مجموعة من الأدلة النحوية وهي النقل والقياس واستصحاب حال، فالأنباري هنا أسقط الإجماع وزاد الاستصحاب، لم يذكر الإجماع وكأنه لم يريد الاحتجاج به في العربية.

فبالرغم من ضعف استصحاب الحال إلا أنه اعتمد عليه في حين أنه يمكن أن يلجأ إليه عند فقدان الأدلة النحوية الأخرى.

والذي دفع الأنباري للأخذ بدليل الاستصحاب كونه شافعي ومتأثر بالمذهب الفقهي، وأن كثيرا من النحويين استخدموا استصحاب الحال في التفسير والتعليل للعديد من القضايا النحوية.

ومن خلال استصحاب الحال يمكننا ملاحظة التطور التاريخي للغة العربية.

الفصل الرابع:

المقارنة بين الأدلة النحوية بين ابن جنى

والسيوطي والأنباري

المبحث الأول: أوجه التشابه بين الأدلة النحوية

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين الأدلة النحوية

المبحث الأول: أوجه التشابه بين الأدلة النحوية

من خلال عرضنا للأدلة النحوية عند كل من ابن جني والسيوطي والأنباري نجد ان هناك أوجه تشابه وسوف نتطرق عليها، نجد أن ابن جني أول من أفرع أبواب لدراسة هذه الأدلة النحوية لاسيما في كتابه "الخصائص" حيث أفرد باب سماه "الاستحسان" وأفرد باب لليسر والتقسيم، ولقد اعتمد على هذه الأدلة كونها وسيلة لاختيار أحكام النحو وتحليلها لينفرد في صيغة نحوية جديدة تمتاز بالطابع الأصولي.

ولقد سار ابن الأنباري على خطى ابن جني في هذا الباب ولكنه توسع في دراسته في الأدلة الفرعية على الأصول، وأعطاهما نصيب لا بأس به من الشرح والتحليل⁽¹⁾، وأضاف الأنباري أدلة أخرى كالاستدلال بالعكس والاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

ويعتبر القياس كعملية ذهنية فطرية يقوم بها الإنسان ليتمكن من التعبير عن أهدافه وأحاسيسه وما يخالجه ضميره من معان، ففي القياس اضطر الإنسان إلى أن يشترك معه عقله في عملية الكسب، لما لم يدرك بواسطته وعن طريق السمع على ما أدركه بها، وللقياس مكانا مركزيا في التفكير البياني، ويمكن القول إن التفكير البياني 'نما هو بياني لأنه يقوم على القياس، والقياس له صلة وثيقة بالعقل، لأن العقل واللسان مقومان الإنسان متكاملان ومتداخلان، كما أن العلوم البيانية الاستدلالية من نحو وفقه وكلام وبلاغة إنما كانت استدلالية لاعتمادها القياس منهاجا، وهكذا فيعتبر القياس أصلا من أصول التشريع في العقل المعرفي البياني، سواء كان في النحو أو الفقه أو كلام البلاغة⁽²⁾.

1 - محمد فلاح محمد غزال، الأدلة الملحققة بالأصول النحوية بين ابن جني وابن الأنباري، ص132.

2 - المرجع نفسه، ص132.

الفصل الرابع:.....المقارنة بين أنواع الأدلة

فهو يعتبر أصل منهجي وهو المنهج المفضل في التفكير البياني⁽¹⁾، وتعد الأدلة النحوية من الأصول في اللغة والنحو، فالأدلة النحوية لها القدرة في إثبات الأحكام النحوية واللغوية وظواهرها واستدلالاتها وإبانة الأصول النحوية للمفردات والتراكيب، ويرى ابن ولاد في كتابه "الانتصار" أن دليل النقل والقياس من أقوى الأدلة التي يصح بها في إثبات الأحكام النحوية أو نفيها، لذلك نجده يشيد بهذين الأصلين في كواضع كثيرة من كتابه، ويشير إشارة سريعة إلى مراتب هذه الأدلة في الاستدلال⁽²⁾.

فهي ليست سواء في قوة الاستدلال بل أقواها هو النقل ثم القياس ثم الاستصحاب، والمتتبع للكلام ابن ولاد من خلال المسائل التي أوردها في كتابه "الانتصار" ليخرج بحقيقة واضحة تفيد على أنه لا يقدم قياسا على النقل وهذا من خلال أمرين:

- **الأول:** أن بناء القواعد والأصول النحوية إنما يكون اعتمادا على الكلام العربي منذ البدء، فالطابع الذي يطبع هذه القواعد الأصلية إنها مطلقا مطردة في السماع لأنها منه أخذت⁽³⁾.

- **الثاني:** إن النصوص الدالة على معنى تقديم النقل على باقي أصول الاستدلال خصوصا القياس كثيرة في "الانتصار" لاسيما وأن المبرد شأنه في ذلك شأن بعض البصريين في بعض المسائل النحوية يحتج برأي رآه أو قياس قاسه⁽⁴⁾.

1 - محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص137.

2 - إسراء صلاح خليل إبراهيم، عصام محمود كريكش، أدلة الصناعة في كتاب أسرار العربية للأنباري، تحقيق: محمود حسين شمس الدين، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد 2009، 01.

3 - البشير عوني، القياس أصلا من أصول الاستدلال النحوي عند ابن ولاد في الرد على المبرد، ص168-169.

4 - المرجع نفسه، ص168-169.

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين الأدلة النحوية

إن الأدلة النحوية التي اعتمدها ابن جني السماع والقياس والإجماع في حين أن ابن الأنباري أسقك منها الإجماع وأضاف الاستصحاب فقال: "أقسام أدلته ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها"⁽¹⁾.

فمن بين الأدلة التي اعتمدها الأنباري استصحاب الحال تعتبر من أضعف الأدلة وقرر الفقهاء إنه آخر من يرجع إليه عند الفتوى، وكان هذا رأي النحاة أيضا، حيث يرى ابن الأنباري أن الاستصحاب من الأدلة المعتمدة، ولكنه من أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به إذا ما وجد دليل على خلافته⁽²⁾.

ويعتبر الاستصحاب دليل لم تقدم له بحوث كافية لأن هناك من أسقطه في ذكره لمصادر القواعد النحوية، فلم يعطه المؤلفون حقه من العناية في عرضهم لأصول النحو، فهم يكتفون بشرح المصطلح⁽³⁾.

وعد الأنباري الاستصحاب ثالث أصل من أصول النحو واعتبره من الأصول المعتمدة، لأن ابن جني ذكر النحو وجعل السماع والقياس والإجماع في حين ان ابن الأنباري لم يرتض الإجماع وذكر بدله الاستصحاب⁽⁴⁾.

ونجد السيوطي يرى أن ابن جني قد اعتبر أن السماع من الأدلة النحوية الأخرى عكس الاستصحاب وهذا ما نراه يؤكد الجواليقي حيث أنه اهتم بالسماع،

1 - محمد خان، أصول النحو العربي، ص15.

2 - ينظر: سميرة رجم، محاضرات في أصول النحو للسنة الثانية، ص13.

3 - تمام حسان، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، فقه اللغة، البلاغة)، ص107.

4 - طيطوب بوزيد، محاضرات في النحو، تخصص دراسات لغوية، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2015-2016، ص64.

الفصل الرابع:.....المقارنة بين أنواع الأدلة

وكان له أثر في إصداره الأحكام النحوية والصرفية واللغوية، كما أنه كان يقدمه على القياس، فلم يكن يرى أن اللغة كلها قياس بل كان يعتد بالسماع⁽¹⁾.

ولا شك أن السماع في الأصول النحوية مقدم في الترتيب الاستدلالي على القياس إذ يشمل الاستدلال بالكتاب والسنة الذين لهما حق التقدم في الاستدلال على أي دليل آخر، ويعتبر القياس الأصل الشاذ بعد السماع⁽²⁾.

¹ - عبد الملك احمد شتيوي، الفكر النحوي عند الجواليقي حول كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، بنين، القاهرة، العدد 33، 2016، ص253.
² - المرجع نفسه.

ملخص الفصل الرابع:

من خلال دراستنا لموضوع الأدلة النحوية بين ابن جني والسيوطي والأنباري، كان موضوعنا يستلزم أن نقوم بإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الأدلة النحوية، وتكمن أوجه التشابه بين هذه الأدلة في:

- الكشف عن القواعد والأحكام النحوية.
- تفسير العديد من القضايا اللغوية.
- إثبات الأحكام النحوية.
- مصدر للقواعد المستنبطة.

وتتمثل أوجه الاختلاف بينهم فيما يلي:

- اعتبار السماع والقياس من أقوى الأدلة النحوية.
- عد النحويون استصحاب الحال من الأدلة الضعيفة يلجأ إليها عندما يغيب دليل من الأدلة النحوية.

الخاتمة

ان هذا الموضوع المعنون الأدلة النحوية بين ابن جني والسيوطي
والأنباري توصلنا من خلال البحث في هذا الموضوع إلى مجموعة من النتائج
أهمها:

- يعد النحو ضرورة لربط الأحكام وأدلتها كالسماع والقياس واستصحاب حال
والإجماع.
- اعتماد ابن جني على مجموعة من الأدلة النحوية وهي: السماع والإجماع
والقياس.
- تقسيم ابن جني السماع إلى قسمين: طرد وشاذ.
- وقوع السماع على أربعة أضرب وهي: مطرد في القياس والاستعمال، مطرد
في القياس شاذ في الاستعمال، مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، شاذ في
القياس والاستعمال معا.
- من مصادر السماع القرآن الكريم حيث أن لغة القرآن هي الأفصح وعليها
يقاس كل كلام مهما يكن قائله.
- من مصادر السماع الحديث النبوي وهي أقوال صلى الله عليه وسلم، حيث
يعتبر صلى الله عليه وسلم أفصح العرب خاطبة.
- ينقسم كلام العرب إلى شعر ونثر واشترط فيه النحاة أن يكون معلوم القائل
وينتمي إلى بيئة الفصحاء وعصر الفصحاء.
- من اهم شروط السماع الحذر والاحتياط والقدرة على الاستنباط والكفاءة
العلمية.
- للقياس وظائف منها تحليل أو رفض ظاهرة واستنباط قاعدة.
- للقياس أنواع في التاريخ الفكر الإنساني قياس المنطق وقياس الفقه وقياس
النحو.

- للقياس أركان المقيس عليه ينطق عليه الأصل، والمقيس ينطق عليه الفرع والحكم والعلة.
 - اعتماد السيوطي على مجموعة من الأدلة النحوية السماع، القياس، والإجماع، واستصحاب الحال.
 - تناول الأنباري الأدلة النحوية وهي: النقل، القياس، استصحاب الحال، فأسقط الإجماع وزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع.
 - إبراز نقاط التشابه والاختلاف بين الأدلة النحوية حيث تكمن نقاط الاختلاف في قوة وضعف الأدلة النحوية، ويظهر أوجه التشابه في الكشف عن القواعد والأحكام النحوية.
- وفي الأخير أرجو أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه عز وجل، وأن يعود بالنعف على قارئه، فإن وفقت فيه في ذلك فضل من الله يؤتية من يشاء، ولا يسعني إلا الحمد والشكر للمولى عز وجل، وإن قصرت فمن ضعفي وقلة حيلتي، ولا يسعني على ذلك إلا الاعتذار وطلب الصفح والعفو.

الفهارس

أ- فهرس الآيات القرآنية

ب- فهرس المصادر والمراجع

ج- فهرس الموضوعات

أ - فهرس الآيات القرآنية:

الصفحة	السورة ورقم الآية
50	<p>البقرة</p> <p>قال الله تعالى: {فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} 275</p>
51	<p>النحل</p> <p>قال الله تعالى: {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} 120</p>
32	<p>يونس</p> <p>قال الله تعالى: {فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ}</p>

فهرس المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري

1. الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط1، دمشق، دار الفكر، 1957.

2. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ط1، تحقيق: جودة مبروك محمود مبروك، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 2002.

3. أحمد قریش

محاضرات مقياس الأصول، جامعة أبي بكر تلمسان، قسم اللغة والأدب العربي.

4. أبي عبد الله محمد بن الطيب الفارسي

الاقتراح من فيض الانشراح، تحقيق: محمود يوسف فجال، ط1، الإمارات، دبي، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، 2000.

5. إياد خالد الطباع

الإمام حافظ جلال الدين السيوطي، في معهد العلوم الإسلامية، ط1، دمشق، سوريا، دار الحكم، دس.

جلال الدين السيوطي

6. الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دط، مصر، دار المعرفة الجامعية.

7. حسن السميت في الصمت، تحقيق: نجم عبد الرحمان خلاف، ط1، دب، دد، 1985.

8. الجرجاني علي بن محمد

التعريفات، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، دس.

9. ابن جنبي

الخصائص، تحقيق: علي النجار، د ط، القاهرة، دار الحديث، ج1، دس.

10. الدمشقي

أبو الفداء اسماعيل، البداية والنهاية، ط1، القاهرة، دار الفجر للتراث، دس.
11. رمضان عبد التواب

فصول في فقه اللغة، ط6، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1999.

12. الزجاجي

الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط3، بيروت، لبنان، دار
النفائس، 1986.

13. سعيد الأفغاني

في أصول النحو، د ط، المكتب الإسلامي، دس.

14. سعيد جاسم الزبيدي

القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق،
1997.

15. سميرة رجم

محاضرات في أصول النحو، تخصص دراسات لغوية.

16. صبري المتولي

علم النحو العربي (رؤية جديدة وعرض نقدي مفاهيم المصطلحات)، د ط، القاهرة،
دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دس.

17. طبوط بوزيد

محاضرات في النحو، تخصص دراسات لغوية، قسم اللغة و الأدب العربي،
جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2016.

18. علي أبو المكارم

أصول التفكير النحوي، ط1، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،
2006.

19. ابن فارس

مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، د ط، دار الحكم، دب، ج3، دس.

20. فاضل صالح السامرائي

ابن جني النحوي، دط، دب، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، دس.

21. محمد اسماعيل المشهداني

الإجماع في دراسة أصول النحو، ط1، عمان، الأردن، دار غيداء، 2013.

22. محمد حسن عبد العزيز

القياس في اللغة العربية، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1995.

محمد خان

23. أصول النحو العربي، ط2، بسكرة، الجزائر، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2016.

24. مدخل على أصول النحو، دط، عين مليلة، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دس.

25. محمد خير الحلواني

أصول النحو العربي، ط2، الرباط، الناشر الأطلسي، 1983.

26. محمد سالم صالح

دراسة في فكر الأنباري، ط1، مصر، القاهرة، دار السلام، 2008.

27. محمد عابد الجابري

بنية العقل العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

28. محمد قدوم

القياس في النحو العربي (قضايا نظرية ومسائل تطبيقية)، دط، دب، كلية العلوم الإسلامية، جامعة براطن، تركيا، دس.

29. محمد نجار

الإيضاح في شرح الاقتراح، ط1، دمشق، سوريا، دار الحكم، 1989.

30. محمود احمد نخلة

أصول النحو العربي، ط1، بيروت، لبنان، دار العلوم العربية، دس.

31. مصطفى إبراهيم وآخرون

المعجم الوسيط، دط، دار الدعوة، ج1.

32. ابن منظور

لسان العرب، ط1، بيروت، لبنان، دار صادر، 1797.

33. يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري

ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمان سعدي، ط1، العراق، دار الأنبار، 1411هـ.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

34. أريج صالح شحادة أبو تيم

الأصول النحوية المختلف عليها بين القدماء والمحدثين (دراسة تاريخية موازية)، بحث قدم لنيل درجة الماجستير، تخصص لغة عربية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2018.

35. جميل إبراهيم علوش

ابن الأنباري وجهوده في النحو، رسالة دكتوراه مقدمة إلى معهد الآداب الشرقية، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1977.

36. حاتم مصباح محمد فارس

السماع بين مدرسة البصرة والكوفة حتى القرن الرابع الهجري (دراسة وصفية تطبيقية على الحال والاستثناء والتصغير)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، جامعة الأقصى، غزة، 2015.

37. سليم عواريب

مصطلحات علم أصول النحو من خلال كتاب الخصائص لابن جني، أطروحة ماجستير، تخصص النحو العربي مدارسه ونظرياته، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.

38. سليمان سالم علي باقشع

ابن جني وجهوده اللغوية والنحوية، قسم اللغة العربي، كلية العلوم الإدارية و الإنسانية، جامعة العلوم التكنولوجية اليمنية، 2009-2010.

39. عفاف محمد صالح المقابلة

التعليق في كتاب أسرار العربية عند الأنباري، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، تخصص لغة عربية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، الأردن 2005.

40. محمد فلاح محمد الغزال

الأدلة الملحقة بالأصول النحوية بين ابن جني وابن الأنباري، قدمت الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، 2011.

41. محمد مصطفى إبراهيم

الشواهد النحوية في الخصائص لابن جني دراسة وصفية تطبيقية، بحث قدم لنيل درجة الماجستير تخصص أصول النحو، قسم الدراسات النحوية واللغوية، كلية الدراسات العليا جامعة أم درمان الإسلامية.

ثالثاً: المجلات والدوريات

42. إبراهيم رحمان حميد الأركي زينب صالح

السماع عند الدكتور عبد العال سالم مكرم، مجلة ديالي 67، 2015.

43. إسراء صلاح خليل إبراهيم، عصام محمود كريكتي

أدلة الصناعة في كتاب أسرار العربية للأنباري، تحقيق: محمود حسين شمس الدين، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد 1، 2009.

44. إيمان عمر محمد جاد الله

الاستصحاب بين أصول النحو وأصول الفقه، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، كلية العلوم والآداب خميس، مشيط، جامعة الملك خالد، 2019، المجلد 1.

45. جاد سيد دفع الله عبد اللطيف

الإجماع في أصول النحو معناه ومفهومه، المجلة العلمية، جامعة الإمام مهدي، العدد 11، يونيو 2018.

46. عبد الملك أحمد شتيدي

فكر النحو عند الجواليقي حول كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر،
القاهرة، العدد 33، 2016.

47. ناصر محمد الفيتوري

استصحاب، مجلة العلوم الشرعية، كلية العلوم الشرعية، مسلاتة، الجامعة
الأسمرية، العدد 6.

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وعرقان
أ - ج	مقدمة
7-5	مدخل مفاهيمي حول الأدلة النحوية
الفصل الأول: الأدلة النحوية عند ابن جني	
9	المبحث الأول: ابن جني وجهوده النحوية
9	أولاً/ مولد ابن جني
9	ثاني/ نسب ابن جني
10	ثالثاً/ نشأة ابن جني
11	رابعاً/ ثقافة وعلم ابن جني
12	خامساً/ مذهب ابن جني
12	سادساً/ شعر ابن جني
14	سابعاً/ وفاة ابن جني
16	المبحث الثاني: أدلة النحو في كتاب ابن جني
16	أولاً/ السماع
18	أقسام السماع
20	مصادر السماع
22	شروط السماع
23	حالات السماع
25	ثانياً/ القياس
26	أنواع القياس
27	أركان القياس
31	أقسام القياس
32	ثالثاً/ الإجماع

32	أقسام الإجماع
35	ملخص الفصل الأول
الفصل الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي	
36	المبحث الأول: حياة السيوطي
36	أولاً/ اسم ونسب جمال الدين السيوطي
38	ثانياً/ الشخصية النفسية للسيوطي
39	ثالثاً/ مؤلفات السيوطي
39	رابعاً/ اعتزال السيوطي
40	خامساً/ وفاة السيوطي
41	المبحث الثاني: الأدلة النحوية عند السيوطي
41	أولاً/ السماع
43	مصادر السماع
46	ثانياً/ القياس
46	أركان القياس
49	أقسام القياس
49	ثالثاً/ الإجماع
50	شروط الإجماع
51	أقسام الإجماع
52	رابعاً/ استصحاب الحال
52	حجية الاستصحاب
53	قواعد الاستصحاب
54	ملخص الفص الثاني
الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند الأنباري	
56	المبحث الأول: الأنباري وجهوده النحوية
56	أولاً/ التعريف بالأنباري
57	ثانياً/ حياة الأنباري

57	ثالثا/ ثقافة ومكانة الأنباري
58	رابعا/ آراء العلماء في ابن الأنباري
58	خامسا/ طائفة من أشعار ابن الأنباري
59	سادسا/ شيوخ وتلاميذ ابن الأنباري
59	سابعا/ مؤلفات ابن الأنباري
60	ثامنا/ وفاة ابن الأنباري
61	المبحث الثاني: الأدلة النحوية عند الأنباري
61	أولا/ التعريف بالنقل
61	أقسام النقل
62	مصادر النقل
65	شروط النقل
67	ثانيا/ القياس
67	أنواع القياس
69	أركان القياس
76	أقسام القياس
77	أهمية القياس
79	ثالثا/ استصحاب الحال
80	أنواع الاستصحاب
81	مكانة الاستصحاب
83	ملخص الفصل الثالث
الفصل الرابع: المقارنة بين الأدلة النحوية بين ابن جني والسيوطي والأنباري	
85	المبحث الأول: أوجه التشابه بين الأدلة النحوية
88	المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين الأدلة النحوية
90	ملخص الفصل الرابع
91	خاتمة

94	الفهارس
95	أ- فهرس الآيات القرآنية
96	ب- فهرس المصادر والمراجع
102	ج- فهرس الموضوعات
106	ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع مهم من موضوعات النحو العربي وهو الأدلة النحوية بين ابن جني والسيوطي والأنباري، وقد كان الهدف من هذا البحث هو إبراز الأدلة النحوية عند كل من ابن جني والسيوطي والأنباري، وإبراز نقاط التشابه والاختلاف بين هذه الأدلة النحوية.

وقد نتج عن هذه الدراسة خطة مكونة من أربعة فصول، استهلينا بمقدمة ذكرنا فيها أهم ما جاء في البحث، فتناولنا في الفصل الأول الأدلة النحوية عند ابن جني، ثم عرضنا في الفصل الثاني الأدلة النحوية عند السيوطي، وفي الفصل الثالث تناولنا الأدلة النحوية عند الأنباري، وفي الفصل الرابع قمنا بإبراز نقاط التشابه والاختلاف بين الأدلة النحوية.

Abstract :

This note de all with an important topic of arabic grammaire, which is the grammatical evidence between Ibn JINI, AL SUYUTI, and Al Anbari, the cim of this research was to High light the grammatical evidence between IBN JINI, Al SUYUTi and Al ANBARI, and to High light the points of similarity and difference between these grammatical evidence.

This Study resulted in a plan consisting of four chapters, similarities and differences between these grammatical evidence.